جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية العلوم الاسلامية – قسم الشريعة

محاضرات مادة النحو العربي

المرحلة الرابعة

اعداد

أ.م. صباح محمد حسين

٢٠٢٤ – ٢٠٢٥

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

أولاً : رَفْعُ الفعلِ المضارِعِ

ارْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَ تَسْعَدُ

س١– متى يكون الفعل المضارع مرفوعاً ؟

ج١– يكون الفعل المضارع مرفوعاً إذا تجرَّد من عامل النصب ، وعامل الجزم ، (أي : إذالم يُسبق بحرف ناصب ، أو حرف جازم) .

س٢– ما هو عامل الرفع في الفعل المضارع ؟

ج٢– اخْتُلِفَ فيه على النحو الآتي :

١– **الفرّاء ، والأخفش** : ذهبا إلى أنّ العامل في الرفع هو التَّجرُّد من النواصب، والجوازم . واختار الناظم هذا الرأي .

٢– **البصريون** : يرون أن العامل هو وقوعه موقع الاسم ؛ وعللوا ذلك بأن الاسم يقع خبراً ، وصِفة ، وحالا ، نحو : الطالب مجتهدٌ (خبر) ونحو : الطالبُ المجتهدُ ناجح (صفة) ونحو : جاء الطالبُ مسرعاً (حال) .

وكذلك الفعل يقع خبراً ، وصفة ، وحالا ، نحو : الطالبُ يجتهد (خبر) ونحو: جاء طالبٌ يجري (صفة) ونحو : جاء الطالب يجري (حال) فوقوعه موقع الاسم كما ترى هو العامل في الرفع .

٣– **الكسائي** : العامل هو أحرف المضارعة .

٤– **ثعلب ، والزَّجَّاج** : ذهبا إلى أنّ العامل هو مُضَارعته للاسم (أي : مُشَابهته للاسم) .

ثانياً : نَصْبُ الفعلِ المضارعِ
لَنْ ، وكَي ، وأَنْ
وحكم الفعل الواقع بعد أَنْ
المخفَّفة من الثقيلة

وَبِلَنْ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ لا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِى مِنْ بَعْدِ ظَنّْ

فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحَّحْ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

س١– اذكر نواصب الفعل المضارع ، واذكر مثالا لكل ناصب .

ج١– نواصب الفعل المضارع ، هي : لَنْ ، وكي ، وأنْ المصدريّة ، وإِذَنْ .

مثال لن : لن أتركَ الصلاةَ أبداً .

مثال كي : جئت كي أتعلَّمَ .

مثال أَنْ : يجب أَنْ تجتهدَ في دروسك .

مثال إذن : إذن أُكرمَك ، في جواب من قال لك : سأزورك غداً إن شاء الله .

س٢– ما حكم (أَنْ) الواقعة بعد فعل يدل على اليقين ؟

ج٢– إِنْ وقعت (أَنْ) بعد فعلٍ يدل على عِلْمٍ (أي : يدلّ على اليقين) نحو : عَلِمَ ، تَبَيَّنَ ، تَحَقَّقَ ، رَأَى بمعنى عَلِمَ ، وجب رفع الفعل بعدها ؛ لأنها حينئذ تكون (أَنْ) المخفّفة من الثقيلة (أَنَّ) وليست هي أَنْ المصدريّة الناصبة ، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ فأَنْ هنا هي المخففة من الثقيلة ؛ لوقوعها بعد فعل يدلّ على اليقين (عَلِم) ولذا رُفِع الفعل بعدها، واسمها محذوف ، والتقدير : علم أنَّه سيكونُ .

ومنه قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ والتقدير: أنّه لا يرجعُ إليهم .

فأَنْ المخفّفة من الثقيلة تُنَائِيَّة في اللفظ ثلاثية وَضْعاً ، أما (أَنْ) الناصبة فهي ثنائية في اللفظ وفي الوَضْع .

س٣– ما حكم (أَنْ) الواقعة بعد فعل يدلّ على الظَّنّ ؟

ج٣– يُشير بذلك إلى أنَّه إِنْ وقعت (أَنْ) بعد فعل يدلّ على الظَّنّ ، نحو : ظَنَّ ، حَسِبَ ، خَالَ) جاز في الفعل بعدها وجهان :

١- **النَّصب** ، على اعتبار (أنْ) مصدريّة - وهذا هو الأرجح -كما في قوله تعالى : ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾ .

٢- **الرفع** ، على اعتبارها مخففة من الثقيلة ،نحو : ظَنَنْتُ أن يقومُ زيدٌ ، والتقدير : ظننت أنّه يقوم .

إِهْمَالُ (أَنْ)

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ

س٤- متى تهمل (أَنْ) في العمل ؟

ج٤- **مراده** : أنّ بعض العرب أهمل عمل (أَنْ) المصدريّة فلم ينصب الفعل المضارع بعدها ، بل رفعه وإنْ لم يتقدمها عِلْم ، أو ظنّ ؛ وذلك حملا لها على أختها (ما) المصدريّة ؛ لأنهما يشتركان في أنّهما يُقَدَّران بالمصدر ؛ فتقول : أريد أَنْ تقومُ ، كما تقولُ : عجبت مما تفعلُ .

شروط النَّصب بـ (إِذَنْ)

وَنَصَبُوا بِإِذَنْ الْمُسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ

أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

س٥- ما شروط النصب بإذن ؟

ج٥- شروط النصب بإذن ، هي :

١- أن يكون الفعل مستقبلا .

٢- أن تكون مُصَدَّرة في جملتها .

٣- أن لا يُفْصَلَ بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم ، ولا النافية .

وذلك نحو أن يُقال لك : أنا آتِيك ؛ فتقول : إذن أُكرمَك .

فالفعل (أُكرمَ) منصوب بـ (إذن) لأنه يدلّ على المستقبل ، وإذن متصدرة الجواب ، ولم يُفصل بين إذن وبين الفعل بفاصل ، ويجوز النصب إذا كان الفاصل (القَسَمُ ، أو لا النافية) فتقول : إذن والله أكرمَك ، إذن لا أخرجَ من البيت .

فإن لم يتحقّق شرط من الشروط السابقة **وجب الرفع** ، فيجب الرفع إن كان الفعل للحال نحو : أن يُقال : أحبُّك ؛ فتقول : إذن أظنُّك صادقاً ، برفع (أظنُّ) لأن الظنّ للحال .

وكذلك يجب الرفع إن لم تتصدّر الجواب ، نحو : أنا إذن أكرمُك .

فإن كان المتقدَّم عليها حرف عطف جاز الرفع ،والنصب ،نحو: وإذن أكرمُكَ. وهذا معنى قوله : " وانصب وارفعا إذا إذن من بعد عطف وقعا ".

وكذلك يجب الرفع إنْ فُصِل بينهما بفاصل غير القسم ، ولا النافية ، نحو : إذن أنا أكرمُك .

مواضع إظهار أَنْ وجوبا ، وجوازاً

ومواضع إضمار أنْ وجوبا

أ- بعد لام الْجُحُودِ ، و أَوْ

وَبَيْنَ لا وَلاَمِ جَرَّ الْتُزِمْ إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ

لا فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَراً وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فى مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوِ الاَّ أَنْ خَفِى

س٦- اذكر مواضع إظهار أَنْ وجوباً ، وجوازاً .

ج٦- **يجب إظهار أَنْ** في المواضع الاتية :

١- إذا وقعت بين لام الجر ، ولا النافية ، نحو : جئتك لِئَلاَ تغضبَ (أي لأَنْ لا تغضبَ)

ومنه قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ ﴾ . وهذا معنى قوله : " وبين لا ولام جر ...إلى قوله : ناصبة" .

٢- وكذلك يجب إظهارها: إذا وقعت بين لام الجر ، ولا الزائدة ،كما في قوله تعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (أي : ليعلمَ أهلُ الكتابِ) . *

ويجوز إظهارها وإضمارها إذا وقعت بعد لام الجر (لام التعليل) ولم تقترن بـ (لا) النافية ، أو الزائدة ، ولم تُسْبَق بـ (كان) المنفيّة . وهذا معنى قوله: " وإن عدم ... إلى قوله : مضمراً ".

فمثال الإظهار جوازاً ، قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ .

ومثال إضمارها جوازاً ، قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

س٧- اذكر مواضع إضمار أَنْ وجوباً .

ج٧- يجب إضمار أَنْ في المواضع الآتية :

١- **إذا وقعت بعد لام الجحود** ، وهي المسبوقة بـ (ما كان ، أولم يكن) النَّاقصتين ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ وقوله تعالى :

﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ .

وهذا معنى قوله : " وبعد نفيٍ كان حتما أضمرا "

٢- **إذا وقعت بعد (أو) التي بمعنى حتَّى ، أو بمعنى إلاَّ** . فمثال (أو) بمعنى حتى : لأطيعنَّ الله أو يغفرَ لي (أي: كي يغفر لي) وكي مِن معاني حتى ، ونحو: لأَذْكُرَنَّ الله أو تطلعَ الشمسُ (أي: إلى أَنْ تطلع الشمسُ) وإلى مِنْ معاني حتى . ومنه قول الشاعر :

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

(أي : لأستسهلنَّ الصعب حتى أدركَ المنى) بمعنى : إلى أَنْ أُدركَ المنى .

* يظهر من الأمثلة أنّ (أو) تكون بمعنى (حتَّى) إذا كان الفعل الذي قبلها يَنْقَضِي شيئاً فشيئاً ، ومعنى ذلك : أنّ استسهال الصعب لاَيتِمُّ دُفعة واحدة ، وإنما يَستغرق وقتا ويستمر حتى يُدرك المنى ، فإذا تحقَّق المنى انتهى استسهال الصعب . *

ومثال (أو) بمعنى إلاَّ : لأكسِرَنَّ القلمَ أو يكتبَ (أي : إلاّ أن يكتبَ فلا أكسِرُه) ومنه قول الشاعر :

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيمَا

أي : إلاَّ أَنْ تستقيم فلا أَكْسِرُ كعوبها .

* ٣- **إذا وقعت بعد (حتى) أو بعد (الفاء) السَّبَبِيَّة ، أو بعد (واو) الْمَعِيَّة** . وسيأتي بيانها فيما يأتي من الأبيات . *

إضمار أَنْ وجوبا

ب– بعد حَتَّى

وبيان شروط نصب ، ورفع الفعل بعدها

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَ جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلاَ

س٨– ما نوع حَتَّى ؟ وبم يُنْصَبُ الفعل بعدها ؟

ج٨– **حتى** : حرف جر . والفعل الواقع بعدها يكون منصوباً بـ (أَنْ) مضمرة وجوبا ، نحو : سرتُ حتى أدخلَ البلدَ . فأدخلَ : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً ، والمصدر المؤول (أن أدخلَ) في محل جر بحرف الجر حَتَّى .

س٩– ما شرط نصب الفعل الواقع بعد حتى ؟ وما شرط رفعه ؟

ج٩– **شرط النصب** : أن يكون الفعل بعدها للمستقبل ، نحو : سرت حتى أدخلَ البلد ، إذا قلتَ ذلك قبل أن تدخل البلدَ ، فيكون الدخول مستقبلا .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ فرجوع موسى مستقبل بالنسبة لقولهم .

وشرط الرفع : أن يكون الفعل للحال ، أو يكون مؤوّلاً بالحال (أي : حكاية عمَّا مَضى) فمثال الحال : سرت حتى أدخلُ البلدَ ، إذا قلت ذلك حَالَ دخولك البلد .

ومثال المؤوّل بالحال : سرت حتى أدخلُ البلدَ ، إذا قلت ذلك بعد دخولك البلد ،وقصدت بقولك هذا حِكَاية دخولك ، فكأنك تحكي وتقول : كنتُ سِرْتُ حتى أدخلُها .

* يتضح من هذا المثال : سرت حتى أدخل البلد ، أنّ النصب ، والرفع في الفعل الواقع بعد (حتى) يكون بحسب الزَّمَان ، فإن كان الفعل للمستقبل نصبتَه ، وإن كان للحال حقيقةً ، أو مؤوَّلاً بالحال رفعتَه . *

إضمار أَنْ وجوبا

ج- بعد الفاء السَّبَبِيَّة

وبيان شروطها

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ فى الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ ما إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبْ

*** س١٠- عرِّف الفاء السَّبَبِيَّة ؟**

ج١٠- **الفاء السَّبَبِيَّة** ، هي : التي يكون ما قبلها سبباً في ما بعدها.

س١١- ما الذي يُشترط في الفاء السَّببيَّة ؟ مثِّل لما تقول .

ج١١- يشترط أن تُسبق بنفي مَحْضٍ ، أو طَلَبٍ مَحْضٍ .

فمثال النفي المحض ، قوله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾ فيموتوا : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء السَّببيّة المسبوقة بحرف النّفي لا .

ونحو قولك : ما تأتينا فتحدثَنا .

أمَّا الطلب فيشمل : الأمر ، والنّهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والعَرْض ، والتَّحْضِيض ، والتَّمَنِّي ، والتَّرَجِّي .

فمثال الأمر : ائتني فأكرمَك . ومنه قول الشاعر :

ياناقُ سيري عَنَقاً فَسِيحَا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

والنهي ، نحو : لا تضربْ زيداً فيضربَك ، ونحو : لا تهملْ فترسبَ . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ ﴾ .

والدعاء ، نحو : ربي انْصُرْني فلا أُخْذَلَ . ومنه قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ ... ﴾ . ومنه قول الشاعر :

ربَّ وَفِّقْنى فَلاَ أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ

والاستفهام ، نحو : هل تُكرِمَ زيداً فيكرمَك . ومنه قوله تعالى: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ ﴾ .

والعَرْض ، نحو : أَلاَ تَنْزِلُ عندنا فتُصِيبَ خيراً . ومنه قول الشاعر :

يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فتُبْصِرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

والتحضيض ، نحو: لولا تأتينا فتحدِّثَنا . ومنه قوله تعالى : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ .

والتَّمني ، نحو : ليت لي مالاً فأَصَّدَّقَ على الفقراء . ومنه قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .

س١٢– ما حكم الفعل الواقع بعد الفاء السَّبَبِيَّة إذا كان الطلب للتَّرَجِّي ؟

ج١٢– إذا وقع الفعل بعد الفاء السَّببيّة ، وكان الطلب للرجَّاء (لعلّ) فحكمه النصب ، فيُعامل في ذلك معاملة التَّمَنِّي (ليت) .

وقد أجاز ذلك الكوفيون ، وتابعهم الناظم .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾

وذلك في قراءة حفص .

س١٣– ما المراد بالنفي المحض ، والطلب المحض ؟

ج١٣– النفي المحض ، هو : النفي الخالص الذي ليس فيه معنى الإثبات .

والطلب المحض ، هو : الطلب بالفعل ، لا باسم الفعل ، ولا بالخبر ، ولا بالمصدر .

فإذا كان النفيُّ غير محض وجب رفع الفعل بعد الفاء ، نحو : ما أنت إلا تأتينا فتحدثُنا ، فالمعنى هنا الإثبات لا النّفي ؛ وذلك لأن النّفي انتقض بـ (إلا) .

* ومن أمثلة النفي غير المحض : ما تزال تأتينا فتحدثُنا ؛ لأن الفعل (زال) يُفيد النّفي ودخلت عليه (ما) النافية ، ونَفْي النَّفي إثبات .

وإذا كان الطلبُ بغير الفعل وجب رفع ما بعد الفاء ، نحو : صَهٍ فينامُ الناسُ ؛ لأن الطلب هنا باسم الفعل (صَهٍ) لا بالفعل .

ومنه : حَسْبُك الحديثُ فينامُ الناسُ ؛ لأن الطلب هنا بلفظ الخبر (الحديث) لا بالفعل .

ومنه : ضرباً ابنك فيتأدَّبُ ؛ لأن الطلب هنا بالمصدر (ضربا) لا بالفعل . *

حكم الفعل الواقع بعد الفاء السَّببيّة

إذا كان الأمر بغير فعل الأمر

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلاَ تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ

س١٤– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج١٤– **مراده** : أنّ الأمر إذا كان باسم الفعل ، أو بلفظ الخبرلم يجز نصب الفعل بعد الفاء السَّببيّة ، كما ذكرنا ذلك في السؤال السابق ، ولكن لو حُذِفَتْ (الفاء) جُزِمَ ، ولو كان الأمر بغير فعل الأمر ، نحو: صَهٍ أُحْسِنْ إليك ، ونحو: حسبُك الحديثُ ينمْ أبوك . وهذا معنى قوله : " وجزمه اقْبَلاَ ".

إضمار أَنْ وجوبا

د– بعد واو الْمَعِيَّة

وبيان شروطها

وَالوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ كَلاَ تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ

*** س١٥– عرَّف واو المعيَّة .**

ج١٥– **واو المعيَّة** ، هي : التي تكون بمعنى (مَعَ) للمُصَاحَبَة (أي : إنّ ما قبلها ، وما بعدها يحصلُ في وقت واحد) فقولك : لا تُهملْ دروسك وتغيبَ ، معناه : لا تجمع بين الإهمال والغِياب .

س١٦– ما الذي يُشترط في واو المعيَّة ؟ مثَّل لما تقول .

ج١٦– الواو التي بمعنى : المصَاحَبَة (مَعَ) يُنصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة وجوباً ، وهي كالفاء السَّبَبِيَّة **يُشترط أن يكون ما قبلها نفي محض ، أو طلب بالفعل** .

فمثال النفي المحض ، قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ .

أمَّا الطلب بالفعل فلم يَرِد منه إلا أربعة أنواع ، هي :

١– الأمر ، قال الشاعر :

فقلتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إنّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنادِيَ دَاعِيَانِ

٢– النَّهي ، قال الشاعر :

لاتَنْهَ عن خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

ومنه قول الناظم : لا تكن جَلْداً وتُظْهِرَ الْجَزَعَ .

٣- الاستفهام ، قال الشاعر :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيكُونَ بَيْنِي وبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ

٤- التَّمنّي ، قال تعالى : ﴿ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا ﴾ .

س١٧- ما الحكم إذا لم تكن الواو بمعنى (مع) للمصاحبة ؟ مثّل لما تقول .

ج١٧- إذا لم تُفِد (الواو) معنى (مَعَ) لم يَجُزْ نصب الفعل بعدها ، وهذا مفهوم من قوله : " إنْ تُفد مفهوم مَعْ " .

وأما ما ورد في قولهم : (لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن) ففي الفعل الواقع بعد الواو ثلاثة أوجه ، هي :

١- **الجزم** ، على اعتبار أنّ الواو للعطف ؛ فتقول : لا تأكلِ السمكَ وتشربْ اللبن ، والمعنى : النهي عن أكل السمك وعن شرب اللبن .

٢- **الرفع** ، على اعتبار أنّ (الواو) للاستئناف ، ويكون الفعل خبراً لمبتدأ مضمر ، تقديره (أنت) فتقول : لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ ، والتقدير : وأنت تشربُ اللبن ، والمعنى : النهي عن أكل السَّمك ، ولَكَ شُرْبُ اللبن .

٣- **النّصب** ، على اعتبار أن (الواو) للمعيّة ؛ فتقول : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن ، والمعنى : النّهي عن الجمع بين أكل السمك ، وشرب اللبن في وقت واحد .

مواضع إضمار أَنْ جوازاً

أ- بعد أحرف العطف

الوَاو ، وثُمَّ ، والفَاء ، وأَوْ

وبيان شروطها

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبْهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

س١٨- اذكر مواضع إضمار أن جوازاً .

ج١٨- تضمر أَنْ جوازاً في المواضع الآتية :

١- بعد أحرف العطف الآتية : الواو ، وثُمَّ ، والفاء ، وأو .

ويُشترط أن يكون المعطوف عليه اسماً صريحا غير مُؤوَّل بفعل (أي : غير مقصود به معنى الفعل) وذلك كالمصدر والعَلَم .

مثال إضمار أَنْ بعد (الواو) :

ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ

فالمعطوف عليه (لُبْس) مصدر لا يُقصد به معنى الفعل ؛ ولذلك جاز إضمار (أَنْ) بعد حرف العطف (الواو) فَنُصِب الفعل (تقرَّ) .

ومنه قولك : يأبى المؤمنُ الفِرَار ويسلمَ .

ومثال إضمار أن بعد (ثُمَّ) :

إِنَّ وقَتْلِي سُلَيكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ كالثَّورِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ

ومنه قولك : علامةُ المؤمن الاستقامةُ ثم يُداومَ عليها.

ومثال إضمار أن بعد (الفاء) :

لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرَّ فَأُرْضِيَه ما كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِ

ومنه قولك : اجتهادُكَ فتنالَ النجاحَ خيرٌ من كَسَلٍ فَتَحْصُدَ الرسوبَ .

ومثال إضمار أن بعد (أو) قوله تعالى : ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ .

فالمعطوف عليه في الأمثلة السابقة (لُبس ، الفرار ، قتلي ، الاستقامة ، توقّع ، اجتهاد ، كَسَل ، وَحْي) كلّها مصادر ليست بمعنى الفعل ؛ ولذلك نُصِبَت الأفعال بعد أحرف العطف المذكورة بـ (أَنْ) مضمرة جوازاً .

أما إذا كان المعطوف عليه مؤولا بالفعل لم يجز النصب بعد أحرف العطف المذكورة ، نحو : الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ . فالفعل (يغضب) يجب رفعه ؛ لأن المعطوف عليه (الطائر) مؤوّل بالفعل (يطير) فهو واقع موقع الفعل ؛ لأن (أل) في الطائر موصولة ، والصَّلة حَقُّها أن تكون جملة ، والأصل (الذي يطير) فلما جئ بـ (أل) عُدِل عن الفعل يطير إلى اسم الفاعل طائر ؛ لأن (أل) لا تدخل إلا على الأسماء .

ومنه قولك : القادمُ فيزادادُ سروري أبي (أي : الذي يَقْدُمُ) .

* ب- **بعد حرف الجر (اللاّم)** بأنواعه الثلاثة ، وهي :

١- لام التعليل ، قال تعالى : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ وكما في قولك : جئت لأتعلمَ .

٢- لام العاقبة ، قال تعالى : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ فآل فرعون لم يلتقطوه ليكون لهم عدوًّا ، ولكن هذه هي العاقبة .

٣- اللام الزائدة ،قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ﴾ (أي : يريد الله أن يذهبَ) فاللام زائدة للتوكيد . *

حذف أَنْ شذوذاً

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فى سِوَى ... مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

س١٩- متى يكون حذف أَنْ شذوذاً ؟

ج١٩- حذف أَنْ والنصب بها في غير ما ذُكر من مواضع إضمارها جوازاً ، أو وجوباً شَاذٌّ لا يُقاس عليه . ومن ذلك قولهم : مُرْهُ يَحْفُرَها ، بنصب (يحفرَ) بأَنْ محذوفة ، والتقدير : مُرْهُ أَنْ يحفرَها . وهذا المثال ليس من المواضع التي تُضمر فيها (أَنْ) جوازاً ، أو وجوباً ، فهو شاذّ لا يُقاس عليه . ومنه قولهم : خُذِ اللصَّ قبلَ يأخذَك (أي : قبلَ أنْ يأخذَك) .

ومنه قول الشاعر :

أَلاَ أَيُّهَذَا الزاجِرِى أَحْضُرَ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى

فالشاعر نصب الفعل (أحضرَ) بأنْ مضمرة في غير المواضع التي تُضمر فيها (أنْ) جوازاً ، أو وجوباً .

واعلم أنّ هذا البيت يُروى بوجهين أحدهما : الرفع ، وهي رواية البصريين ، وثانيهما : النصب ، وهي رواية الكوفيين .

ثالثاً : جَزْمُ الفعلِ المضارِعِ

أ- الجزم بالطلب

حكم الفعل الواقع بعد الفاء

السَّببيّة إذا حُذِفت الفاء

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

س١- ما حكم الفعل المضارع الواقع بعد الفاء السَّببيّة إذا حُذِفَت الفاء ؟

ج١- إذا حُذِفت الفاء السَّببية جُزِم الفعل المضارع الواقع بعدها إذا تحقَّقَ الشرطان الآتيان :

١- أَنْ يُسْبَقَ المضارع بالطَّلَب ، فلا يجوز جزمه بعد النَّفي ؛ فلا تقول: ما تأتينا تُحَدَّثْنا .

٢- أن يُقْصَدَ به الْجَزَاءُ ، وذلك نحو : زُرْنِي أَزُرْكَ ، ونحو : لا تُهملْ تنجحْ . فالفعل (تنجح) مجزوم بالطَّلب ؛ لأنه وقع جوابا للطلب (لاتهمل) وهو خالٍ من الفاء ، وقُصِد به الجزاء ؛ لأنّ النجاح جزاء لعدم الإهمال .

ومن الجزم بالطلب قوله تعالى : ﴿ ۞ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ ﴾ .

س٢- ما العامل في جزم الفعل الواقع بعد الطلب ؟

ج٢- في المسألة خلاف على النحو الآتي :

١- **ذهب الجمهور** : إلى أنّ الجازم شرط مقدّر ، هو (إنْ) الشرطية ؛ فقولك : اقرأ تنجحْ ، تقديره : اقرأ فإنْ تقرأْ تنجحْ .

٢- **ذهب الفارسي ، والسَّيرافي ، وابن عصفور** : إلى أنّ الجازم جملة الطلب نفسها ؛ لكونها نائبة عن أداة الشرط .

٣- **ذهب ابن خروف - واختاره الناظم -** : إلى أن الجازم جملة الطلب نفسها ؛ لكونها متضمنة معنى حرف الشرط .

شرط الجزم إذا كان
الطَّلَبُ نَهْياً

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ إِنْ قَبْلَ لا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

س٣– ما شرط الجزم إذا كان الطلب نهيا ؟

ج٣– إذا كان الطلب نهيا فلا يجوزُ جزمُ الفعلِ الواقعِ جواباً له إلا بشرط ، هو: أنْ يصحَّ في المعنى وقوع (إنْ) الشرطية، و(لا) النافية موقع النهي ، نحو :

لا تهملْ تنجحْ . فالفعل (تنجحْ) مجزوم بالطَّلب بعد النهي (لا تهملْ) وذلك لأنه يصح في المعنى وقوع إنْ الشرطية ، ولا النافية موقع النهي ؛ فتقول : إنْ لا تهملْ تنجحْ وكذلك في قولك : لا تقتربْ من الأسدِ تَسْلَمْ ، يصحّ في المعنى قولك :

إنْ لا تقتربْ من الأسد تسلمْ ؛ ولذلك لا يجوز الجزم في قولك : لا تقتربْ من الأسدِ يأكلُكَ ، برفع (يأكلُ) لأنه لا يصح في المعنى قولك : إنْ لا تقترب من الأسد يأكلْك .

وأجاز الكسائيّ الجزم ؛ لأنه لا يَشترط دخول إنْ على (لا) النافية ، فالجزم عنده على معنى الشرط فقط .

ب– الجزم بحروف الجزم

ما يجزم فعلا واحداً

وما يجزم فعلين

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا فى الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَىَّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْمَا

وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْمَا كَإِنْ وَبَاقِى الأَدَوَاتِ أَسْمَا

س٤– ما الأدوات التي تجزم فعلا واحداً ؟ مثّل لكل أداة .

ج٤– الأدوات التي تجزم فعلا واحداً ، هي :

١– **لام الأمر** ، وتُسَمَّى (اللاَّم) الطَّلَبِيَّة ، وهي حرف يَدُلُّ على الأمر ، كما في قوله تعالى : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ أو يدلّ على الدعاء ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .

٢– **لا الناهية** ، وتَسمّى (لا) الطَّلَبيَّة ، وهي حرف يدلُّ على النّهي ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ أو يدلّ على الدعاء ، كما في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ .

٣– **لَمْ** ، وهي حرف نفي ، قال تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ .

٤– **لَمَّا** ، وهي حرف نفي ، قال تعالى : ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ .

أضف إلى ما سبق : **الجزم بالطلّب** ، وذلك إذا وقع الفعل المضارع جوابا للطلب ، نحو : اقرأْ تَستَفِدْ ، ولا تُهمِلْ تنجحْ . وقد سبق ذِكره في س١.

س٥– اذكر مواضع التَّشَابُه ، والتَّفَارُق بين لَمْ ، ولَمَّا .

ج٥– يتشابهان في أربعة مواضع ، هي :

١– كلاهما حرف . ٢– كلاهما للنَّفي ، والجزم .

٣– يختصان بالمضارع . ٤– يقلبان زمنه إلى الماضي .

ويتفارقان في أربعة مواضع ، هي :

١- أنّ النّفي بـ (لَمَّا) يستمرّ انتفاؤه إلى زمن الحال ، كما في قوله تعالى :

﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ (أي: إلى الآن لم يذوقوا العذاب) ونحو قولك : لَمَّا أكتبْ (أي : إلى الآن لم أكتبْ) .

* أمّا النّفي بـ (لم) فيكون مستمراً ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾

وقد يكون مُنقطعا ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ .

٢- أنّ (لَمَّا) تُفيد توقّع ثبوت ما بعدها ، فقوله تعالى : ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ معناه : إلى الآن لم يذوقوا العذاب ، ومِن المتّوقَّع أنّهم سوف يذوقونه ، وقولك : لَمَّا أكتبْ ، تُفيد : توقّع حدوث الكتابة بعد ذلك ، وأما (لم) فلا تُفيد ذلك .

٣- أنّ المضارع المنفي بـ (لَمَّا) يجوز حذفه ، نحو : أكتبتَ الواجب ؟ لَمَّا . (أي : لما أكتب) ولا يجوز ذلك مع (لم) .

٤- يجوز أَنْ تُسبق (لم) بإنْ الشرطيّة ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ ولا يجوز ذلك مع لَمَّا . *

س٦- ما الأدوات التي تجزم فعلين ؟ مثّل لكل أداة .

ج٦- الأدوات التي تجزم فعلين ، نوعان : حرف ، واسم .

أولا : الحرف :

١- **إنْ** ، حرف باتّفاق ، قال تعالى : ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ .

٢- **إِذْمَا** ، مُختلف فيها - والرَّاجح أنها حرف - نحو قولك : إذما تَقُمْ أَقُمْ ، وكقول الشاعر :

وإنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ ما أنتَ آمِرٌ به تُلْفِ مَنْ إيَّاه تَأْمُرُ آتِيَا

ثانياً : الأسماء :

١- **مَنْ** ، قال تعالى : ﴿ **مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ** ﴾ ونحو : مَن يَنَمْ مبكراً يستيقظْ مبكراً .

٢- **ما** ، قال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ ونحو : ما تُقدِّمْ لنفسِك تُجْزَ به

٣- **مَهْمَا** ، مختلف فيها - والراجح أنها اسم - قال تعالى : ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ .

ومنه قول الشاعر :

أَغَرَّكِ مِنِّى أنَّ حُبَّكِ قَاتِلِى وأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

٤- **أيّ** ، قال تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ .

ونحو : أيُّ طالبٍ يجتهدْ ينجحْ .

٥- **مَتَى** ، قال الشاعر :

مَتَى تَأْتِه تَعْشُو إلى ضَوءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عندها خَيْرُ مُوقِدِ

ونحو : متى تقمْ أَقمْ .

٦- **أَيَّانَ** ، قال الشاعر :

أَيَّانَ نُؤْمِنْك تَأمَنْ غيرَنا وإذا لم تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرَا

ونحو : أيَّان تَصُمْ أَصُمْ .

٧- **أَيْنمَا** ، قال تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ ومنه قول الشاعر :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فى حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

٨- **حَيْثُمَا** ، قال الشاعر :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدَّرْ لك اللَّـ ـهُ نَجَاحاً فى غَابِرِ الأَزْمَانِ

ونحو : حيثما تذهبْ يَرَكَ اللهُ .

٩- **أنَّى** ، قال الشاعر :

خَلِيلَىَّ أَنَّى تَأْتِيَانِى تَأْتِيَا أَخاً غَيْرَ ما يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ

ونحو : أنّى تسافرْ تَرَ عجائب قدرة الله .

س٧– اذكر معاني أدوات الشرط .

ج٧– تتفق جميع الأدوات في معنى : التَّعليق (أي : تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط) ومعنى ذلك : أنّ تحقُّق الجواب ووقوعه مُتَوَقَّف على تحقُّق الشرط ووقوعه ؛ فقولك : إنْ تجتهدْ تنجحْ ، معناه : أنّ حصول النجاح مُتوقَّف على حصول الاجتهاد .

وتختصُّ أكثر الأدوات بمعنى آخر غير التعليق ، بيانه كالآتي :

١– إنْ ، وإذما : يقتصر معناهما على التّعليق فقط .

٢– مَنْ : تختصُّ بالعاقل .

٣– ما ، ومهما : تختصان بغير العاقل .

٤– متى ، وأيَّان : تختصان بالزمان .

٥– أينما ، وأنّى ، وحيثما : تختص بالمكان .

٦– أيُّ : بحسب ما تُضاف إليه ، فإن أُضيفت إلى العاقل فهي للعاقل ، وإن أضيفت إلى غير العاقل فهي لغير العاقل ، وإن أضيفت إلى الزمان فهي للزمان ... وهكذا . مثال العاقل : أيَّ طالب يجتهدْ ينجحْ .

مثال غير العاقل : أيَّ كتابٍ تقرأ يُفِدْك .

مثال الزمان : أيَّ يومٍ تُسافرْ أُسافرْ معك .

مثال المكان : أيَّ بلدٍ إسلاميّ تَقصِدْ أَقصدْ .

ما تطلبه أدوات الشرط

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَاباً وُسِمَا

س٨– ما الذي تطلبه أدوات الشرط ؟

ج٨– أدوات الشرط التي سبق ذكرها في س٧ تَقْتَضِي وتطلب فعلين ، يُسمَّى الأول شرطاً ، والثاني يُسمى جواباً وجزاء ؛ فقولنا : مَنْ يجتهدْ ينجحْ . فالفعل (يجتهدْ) فعل الشرط ، والفعل (ينجح) جواب الشرط .

ويجب في جملة الشرط أن تكون فعلية ، وأما جملة الجواب فالأصل فيها أن تكون فعلية ، ويجوز أن تكون اسمية ، نحو : إن جاء زيدٌ فله الفضلُ .

نوع الفعل في الشرط

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

س٩– ما نوع الفعل في الشرط ، والجواب ؟

ج٩– إذا كان الشرط ، والجواب فعلين فيكونان على أربعة أنواع :

١– **أن يكون الفعلان ماضيين** (في محل جزم) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾ ونحو قولك : إنْ قَامَ زيدٌ قَامَ عمرٌو .

٢– **أن يكونا مضارعين** ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ ونحو قولك: مهما تُخْفِ يُعْلَمْ .

٣– **أن يكون الشرط ماضيا** (في محل جزم) **والجواب مضارعاً** ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا .. ﴾ ونحو قولك : إنْ قامَ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو .

٤– **أن يكون الشرط مضارعاً ، والجواب ماضيا** (في محل جزم) كما في قوله ﷺ : "مَنْ يَقُمْ ليلةَ القدر إيماناً واحْتِسَاباً غُفِرَ له " .

ومنه قول الشاعر:**مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتَ مِنْهُ كالشَّجَا بينَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ**

وهذا النوع الرابع قليل ، وخَصَّه الجمهور بالضرورة الشعريّة . وذهب الفراء ، وَتَبِعَه الناظم: إلى أنّه جائز نثراً ،وشعراً ؛ لورود شواهد عليه من النثر ،والشعر .

حكم رفع جواب الشرط إذا كان الشرط ماضيا ، أو مضارعاً

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

س١٠– ما حكم رفع جواب الشرط إذا كان الشرط ماضيا ؟ وما حكم رفعه إذا كان الشرط مضارعاً ؟

ج١٠– إذا كان الشرط ماضيا ، والجواب مضارعاً **جاز جزم الجواب ، ورفعه** وكلاهما حَسَنٌ ؛ فتقول : إن قامَ زيدٌ يقمْ عمرٌو ؛ وتقول : إنْ قامَ زيدٌ يقومُ عمرٌو . ومنه قول الشاعر :

وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي ولا حَرِمُ

فقد جاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاَ (يقولُ) والشرط فعل ماضٍ (أتاه) .

أمَّا إذا كان الشرط مضارعاً ، والجواب مضارعاً **وجب الجزم** ، وما ورد من رفع الجواب فهو ضعيف ، كقول الشاعر :

يا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فقد جاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً (تصرعُ) والشرط مضارع مجزوم (يصرعْ) ورفع الجواب في هذه الحالة ضعيف .

س١١– ما رأي النّحاة في رفع جواب الشرط إذا كان الشرط ماضيا ؟

ج١١– **يرى سيبويه** : أنه مرفوع على تقدير تقديمه ، ويكون الجواب محذوفاً ، فالتقدير في البيت السابق : يقولُ إنْ أتاه خليلٌ ، والتقدير في المثال : يقومُ عمرو إنْ قام زيدٌ .

ويرى الكوفيون : أنه مرفوع على تقدير الفاء (أي : أتاه خليلٌ ... فيقولُ) .

ويرى بعض النحويين : أنّه ليس على التقديم والتأخير ، ولا على حذف الفاء ، بل لأنَّ أداة الشرط لَمَّا لم يظهر لها أثرٌ في فعل الشرط لكونه ماضيا ضَعُفَت عن العمل في الجواب .

اقتران جواب الشرط بالفاء وجوباً

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَاباً لَوْ جُعِلْ شَرْطاً لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

س١٢– متى يجب اقتران جواب الشرط بالفاء ؟

ج١٢– يجب ذلك إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً لإنْ أوغيرها ، كالجملة الاسمية (مثلاً) فهي لا تصلح أن تكون شرطاً ، فلو جعلتها شرطا لم تَنْجَعِل (أي لم تصلح) .

س١٣– ما المواضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء ؟

ج١٣– المواضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء ؛ لأنها لا تصلح أن تكون شرطاً ، هي :

١– **الجملة الاسمية** ، قال تعالى: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ونحو : إن تجتهدْ فأنت ناجح .

٢– **الجملة الطّلبيَّة** ، كالأمر ، والنّهي ، والاستفهام . مثال الأمر قوله تعالى :

﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى ﴾ ومثال النَّهي: إنْ تُرِدِ الجنَّة فلا تعصِ الله.

ومثال الاستفهام ، قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم ﴾ .

٣- **الجملة الفعلية المنفيَّة بـ (ما ، أو لن)** مثال (ما) قوله تعالى :

﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ ومثال (لن) قوله تعالى :

﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾

٤- **الجملة الفعلية التي فعلها جَامِد** ، كعَسى ، ولَيْسَ ، ونِعْمَ ، وبِئْسَ .

مثال (عسى) : مَنْ يَتُبْ فعسى أن يتوب الله عليه .

ومثال (ليس) قوله ﷺ: " مَنْ غَشَّنا فليسَ مِنَّا " ومثال (نعم ، وبئس) :

إن تَصْدُقْ فنِعْمَ الْخُلُقُ الصَّدْقُ ، وإن تكذبْ فبئسَ الْخُلُقُ الكذبُ .

٥- **الجملة الفعلية المسبوقة بـ (قَدْ)** كما في قوله تعالى : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ .

٦- **الجملة الفعلية المسبوقة بحرفي التنفيس** (السين ، وسوف) .

مثال (السين) قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ ﴾ .

ومثال (سوف) قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ ﴾ .

٧- **الجملة المسبوقة بـ (كَأَنَّمَا)** كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ وهذه المواضع تكون **في محل جزم جواب الشرط** . أما إذا كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً فيكون مجزوما ، ولا يجب اقترانه بالفاء ، نحو: إن تجتهدْ تنجحْ . فالفعل (تنجح) يصلح أن يكون شرطا؛ لأنه ليس واحداً من المواضع السابقة ، ونحو : إنْ تجتهدْ تَنَلِ الجائزة .

وقوع إذا الفُجَائِيَّة موقع الفاء

وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَهْ كَـ إِنْ تَجُدْ إِذاً لَنَا مُكَافَأَهْ

س١٤– ما حكم وقوع إذا الفجائيةَ موقع الفاء ؟ وما شرط ذلك ؟

ج١٤– يجوز إقامة إذا الفجائية مُقام الفاء الواقعة في جواب الشرط ، ويُشترط أن تكون جملة الجواب اسميّة ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ وكما في قول الناظم : إن تَجُدْ إذا لنا مكافأة .

حكم الفعل الواقع بعد جواب الشرط

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

س١٥– ما حكم الفعل الواقع بعد جواب الشرط ؟

ج١٥– إذا وقع بعد جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالواو ، أو الفاء جاز فيه ثلاثة أوجه :

١– الجزم بالعطف ٢– الرفع على الاستئناف

٣– النصب بأَنْ مضمرة وجوباً .

وقد قُرئ (بالثلاثة) قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ برفع (يغفر) وجزمه ، ونصبه .

وقُرئ بهنَّ قوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ .

وكذلك رُوِي بهنّ قول الشاعر :

فإنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ والْبَلَدُ الْحَرَامُ

ونَأخُذْ بعدَه بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ له سَنَامُ

روى بجزم (نأخذ) ورفعه ، ونصبه .

حكم الفعل الواقع بين الشرط ، والجواب

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا

س١٦– ما حكم الفعل الواقع بين الشرط ، والجواب ؟

ج١٦- إذا وقع بين الشرط ، والجواب فعل مضارع مقرون بالفاء ، أو الواو جاز نصبه ، وجزمه . فالجزم على العطف ، نحو : إنْ تتقِ اللهَ وتصبرْ فإنّ لك الجنّة . ويجوز (وتصبرَ) بالنصب بأنْ مضمرة (ولايجوز الرفع على الاستئناف) لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجواب . ومن وروده بالنَّصب قول الشاعر :

ومَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أَقَامَ ولا هَضْمَا

حكم حذف الجواب ، وحكم حذف الشرط

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

س١٧- ما حكم حذف الجواب ؟ وما حكم حذف الشرط ؟

ج١٧- يجوز حذف جواب الشرط إذا دلَّ عليه دليل ، نحو : أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ ، فحُذِف الجواب لدلالة (أنت ظالم) عليه ، والتقدير : إن فعلتَ فأنت ظَالِمٌ .

وهذا كثير في لسان العرب . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ ... ﴾ فالجواب محذوف لوجود قرينه تدلّ عليه ، والتقدير : فإن استطعت فافعلْ .

وأما العكس وهو حذف الشرط فقليل ، وذلك إذا دلّ دليل على حذفه ،كما في قول الشاعر : **فَطَلَّقْها فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ**

الشاهد: إلاَّ يعلُ ، فقد حَذَفَ الشاعر فعل الشرط ، وذَكَرَ الجواب (يعلُ)وذلك لأن الشرط مفهوم من الكلام ، والتقدير : وإلاَّ تطلقْها يَعْلُ مفرقك الحسامُ .

اجتماع الشرط ، والقسم

وبيان حكم جوابهما

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

س١٨- اذكر الأحكام الخاصَّة بجواب الشرط ؟ والأحكام الخاصَّة بجواب القسم ؟

ج١٨- **جواب الشرط** إما مجزوم ، وإما مقرون بالفاء فيكون في محل جزم .

أما جواب القسم فله حالات ، هي :

١- إن كان جواب القسم جملة فعلية مُثبتة مُصَدَّرة بفعل مضارع : أُكِّد باللام والنون ، نحو : والله لأضربَنَّ زيداً ، والله لأجتهدَنّ .

٢- إن كان جملة فعلية مُثبتة مصدّرة بفعل ماضٍ : أُكّد باللام وقد ، نحو : والله لقد قامَ زيدٌ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ فهذه الجملةُ جوابٌ للقسم الذي في أول السُّورة : ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴾ .

وقد تحذف اللام وقد ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾ فهذه الجملة جواب للقسم الذي في أول السورة : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ﴾ .

والفعل الذي يقترن باللام وقد معاً هو : الفعل الماضي المتصرَّف، أما الجامد فيقترن باللام وحدها، نحو : واللهِ لعسى زيدٌ أن يقوم ، ونحو : واللهِ لَنِعْمَ الرجلُ زيدٌ .

٣- إن كان جملة اسمية : أكّد بإنَّ واللام ، أو باللام وحدها ، أو بإنّ وحدها ، نحو : واللهِ إنّ زيداً لقائمٌ ، واللهِ لزيدٌ قائمٌ ، والله إنّ زيداً قائمٌ .

٤- إن كان جملة فعلية مَنْفِيَّة فنَفْيُها يكون بـ (ما ، أو لا ، أو إنْ) نحو : واللهِ ما يقومُ زيدٌ ، واللهِ لا يقومُ زيدٌ ، والله إنْ يقومُ زيدٌ (أي : والله لا يقوم) فإنْ تأتي للنَّفي ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ .

وكذلك الجملة الاسمية المنفية ، نحو : واللهِ ما أنت بصادقٍ ، واللهِ إنْ هذا إلا رسولٌ .

س١٩- هل يجوز اجتماع الشرط ، والقسم ؟ وما حكم الجواب في هذه الحالة ؟

ج١٩- نعم . يجوز اجتماع الشرط ، والقسم . فإن اجتمعا حُذِفَ جوابُ المتأخَّرِ منهما لدلالة جواب الأول عليه . وهذا هو المراد من البيت ؛ فتقول : إنْ قام زيدٌ واللهِ يَقُمْ عمرٌو ، فحذف جواب القسم ؛ لأنّ القسم متأخَّر ، ودلّ عليه جواب الشرط المجزوم (يقمْ) .

وتقول : واللهِ إنْ يقُمْ زيد ليقومنَّ عمرٌو ، فحُذِف جواب الشرط ؛ لأن الشرط متأخر ، ودلّ عليه جواب القسم المؤكَّد باللام (ليقومَنَّ) فالجواب إذاً يكون للمتقدَّم منهما ، أما المتأخَّر فيحذف جوابه . هذا الحكم إذا لم يتقدّم على الشرط ، والقسم ما يحتاج إلى خبر .

حكم الجواب إذا اجتمع الشرط ، والقسم
وتقدّم عليهما ما يحتاج إلى خبر

وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلاَ حَذَرْ

س٢٠– ما حكم الجواب إذا اجتمع الشرط،والقسم وتقدّم عليهما ذو خبر؟

ج٢٠– إذ اجتمع الشرط ، والقسم وتقدّم عليهما ذو خبر (أي : تقدّم عليهما ما يحتاج إلى خبر كالمبتدأ ، أو النّواسخ) فالأرجح أن يكون الجوابُ للشرط مطلقاً (أي : سواء تقدّم ، أو تأخّر) ويُحذف جواب القسم ؛ فتقول : زيدٌ إنْ نجحَ والله أُكْرِمْه ؛ وتقول : زيدٌ واللهِ إنْ نجح أُكْرِمْهُ ، فالجواب في المثالين مجزوم ؛ لأنه جوابٌ الشرط (إنْ) وحُذِفَ جواب القسم ؛ وذلك بسبب تقدُّم المبتدأ (زيد) عليهما .

حكم حذف جواب المتأخَّر
إذا لم يتقدّم على الشرط ، والقسم ما يحتاج إلى خبر

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِى خَبَرٍ مُقَدَّمِ

س٢١– ما حكم حذف جواب المتأخّر إذا لم يتقدّم على الشرط ، والقسم ما يحتاج إلى خبر ؟

ج٢١– عرفنا في س١٩ أنه عند اجتماع الشرط ، والقسم ، ولم يتقدّم عليهما ما يحتاج إلى خبر حُذِفَ جوابُ المتأخَّرِ منهما ، وهذا الحكم واجب عند الجمهور ، أما عند الناظم فهو جائز بكثرة ، ويجوز عنده بِقِلَّة : إذا كان الجواب للشرط وتقدّم القسم عليه . وهذا هو مراده من هذا البيت ، واستشهد بقول الشاعر :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

فالشاهد : قوله (لا تلفنا) وهو جواب للشرط بدليل جزمه بحذف حرف العلة ، والشرط في هذا البيت متأخر ، والقسم متقدّم عليه بدليل قوله (لَئِن) فاللام مُوَطِّئَة للقسم ، والتقدير : والله لَئِن ، فبذلك يكون الجواب للشرط مع أنه متأخَّر ، وذلك خلاف ما عليه الجمهور ، ويرون أن ذلك ضرورة شعرية .

لَوْ الشَّرْطِيَّةُ

أقسامها

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فى مُضِىَّ وَيَقِلْ إيلاَؤُهَا مُسْتَقْبَلاً لَكِنْ قُبِلْ

س١– اذكر أنواع لو .

ج١– تأتي لو : **شرطية** (غير جازمة)، **وتأتي مصدرية** ، وهي الواقعة بعد الفعل وَدَّ يَوَدُّ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴾ وأنكر كثير من النحاة مجيئها مصدريّة .

* **وتأتي للتقليل** ، كما في الحديث : " اتَّقُوا النّارَ وَلَوْ بِشِقَّ تَمْرَة " . *

أنكر جماعة من النحاة مجيء لو مصدرية ، ويقولون لا تكون لو إلا شرطية .

س٢– اذكر أقسام لو الشرطية .

ج٢– لو الشرطية قسمان :

١– **شرطية امتناعية** ، وهي التي تدخل على الماضي . وهذا هو معنى قوله :

" لو حرف شرط في مُضِىَّ " . ولا يليها – غالبا – إلا الفعل الماضي في المعنى ، نحو : لو قرأتَ لنجحتَ ، والمعنى : امتنع النجاح لامتناع القراءة ، فامتنع حصول الجواب لامتناع حصول الشرط ؛ ولذا كانت امتناعيّة .

فإن جاء بعدها مستقبل (مضارع) أُوِّلَ بالماضي ، كما في قوله تعالى :

﴿ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ ﴾ والتقدير : لو أَطَاعكم .

والمشهور أنها : حرف امتناع لامتناع .

ويرى سيبويه أنها: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهذا المعنى هو الأصح .

٢– **شرطية غير امتناعيّة** ، وهي التي تدخل على الشرط في المستقبل ، وهو استعمالٌ قليل ، وإليه أشار الناظم بقوله : " ويقل إيلاؤها مستقبلا " ، نحو :

لو يشتدُّ الحرُّ في الصيف أسافرُ إلى بلدٍ باردٍ .

وإنْ وليها ماضٍ أُوِّلَ بالمستقبل ، نحوقوله تعالى : ﴿ وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ ﴾ فالماضى (لو تركوا) بمعنى المستقبل ، فهو مؤوّل بالمضارع ، والتقدير : لو يتركون .

ومنه قول الشاعر :

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ ودُونِى جَنْدَلٌ وصَفَائِحُ

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ أَوْ زَقَا إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

(أي : لو سلَّمتْ ليلى لسلَّمتُ) فالماضي (لو سلَّمَتْ) معناه المستقبل ، فهو مؤوّل بالمضارع لو تُسلِّمُ .

س٣- لماذا كان رأي سيبويه في معنى لو هو الأصح ؟

ج٣- اعلمْ أنّ لو تقتضي امتناع شرطها دائماً ، وأما جوابها فلا يلزم أن يكون ممتنعاً ؛ لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط ، نحو : لو طلعت الشمسُ لظهر النور ، فامتناع طلوع الشمس ليس بلازم أن يمتنع بسببه ظهور النور ، فالنور له أسباب أخرى منها المصباح ؛ ولهذا كان قولهم في معنى لو : حرف امتناع لامتناع ، ليس بصحيح على كل حال ، والصحيح هو قول سيبويه : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، والمعنى : أنه كان سيقع النور ويظهر لو طلعت الشمس .

اختصاصها

وَهْيَ فى الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

س٤- بم تختص لو ؟

ج٤- تَخْتَصُّ لو بالدخول على الفعل ، وهي بذلك مثل (إنْ) الشرطية في دخولها على الفعل ، لكنَّ (لو) تختص بالدخول على (أَنَّ) واسمها وخبرها ، نحو : لو أنّ زيداً مسافرٌ لسافرتُ . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾ .

س٥- اذكر موضع الخلاف في دخول لو على أنَّ واسمها وخبرها.

ج٥- اختلفوا في اختصاصها : هل هي باقية على اختصاصها ، أو زال عنها الاختصاص ؟

فقيل : هي باقية على اختصاصها (وأنّ واسمها وخبرها) في محل رفع فاعل بفعل محذوف ، والتقدير في المثال السابق : لو ثَبَتَ أنّ زيداً مسافرٌ لسافرت ،

(أي : لو ثبتَ سفرُ زيدٍ لسافرتُ) ومنه قوله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ ... ﴾ فالضمير (أنتم) في محل رفع فاعل لفعل محذوف .

وقيل : زالت عن الاختصاص (وأنّ واسمها وخبرها) في محل رفع مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : لو أنّ زيداً مسافرٌ ثابتٌ لسافرت (أي : لو سَفَرُ زيدٍ ثابتٌ لسافرتُ) وهذا هو مذهب سيبويه .

حكم المضارع إنْ وقع بعدها

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

س٦– ما حكم الفعل المضارع إنْ وقع بعد لو ؟

ج٦– عرفنا في س٢ أنّ لو الامتناعية لا يليها في الغالب إلا ما كان ماضيا في المعنى ، وذكر الناظم هنا في هذا البيت : أنه إنْ وقع بعدها فعل مضارع فإنها تَقْلِبُ معناه إلى الماضي ، كقوله : لو يفي كفَى (أي : لو وَفَى كفَى) ونحو : لو تجتهدون نجحتم (أي : لو اجتهدتم نجحتم) وكما في قول الشاعر :

لَو يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلاَمَهَا .... ، (أي : لوسَمِعُوا) .

س٧– ما نوع الفعل في جواب لو ؟ وبم يقترن جوابها ؟

ج٧– جواب لو : إما فعل ماضٍ مثبت ، أو منفي ؛ أو مضارع منفي بـ (لم) فإذا كان جوابها مثبتا اقترن باللام كثيراً ، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَـٰهُ حُطَـٰمًا ﴾ ويجوز حذف اللام ،كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَـٰهُ أُجَاجًا ﴾

وإذا كان منفيا بلم وجب حذف اللام ،كما في الحديث : " نِعْمَ المرءُ صُهَيبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه " .

وإذا نفي بـ (ما) فالأكثر حذف اللام ،كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ ويجوز اقترانها باللام ، نحو : لو اجتهدتَ لما رسبتَ .

أَمَّا ، ولَوْلاَ ، ولَوْمَا

أَوَّلاً : أَمَّا

نوعها ، وحكم جوابها

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا

س١– ما نوع أمَّا ؟ وبم فسَّرها سيبويه ؟

ج١– **أمَّا:** حرف تفصيل فيه معنى الشرط ؛ ولهذا فسَّرها سيبويه بـ : مهما يك من شيء . وهي تحتاج إلى جواب مقترن بالفاء وجوبا ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ ونحوقولك : أمَّا زيدٌ فمنطلق ، والأصل كما فسَّرها سيبويه : مهما يكُ من شيء فزيدٌ منطلقٌ ، فقامت (أمَّا) مقام (مهما يك من شيء) فصارت : أما فزيدٌ منطلق ، ثم أُخِّرت الفاء إلى الخبر ، فصارت : أما زيدٌ فمنطلق .

س٢– ما الذي يُفهم من قوله : " وفا لِتلوِ تلوِها وجوبا أُلِفا " ؟

ج٢– يفهم من ذلك : أن جواب أمّا يقترن وجوبا بالفاء ، وأنه لا يتقدّم على الفاء أكثر من اسم واحد ، فلا يجوز قولك : أمّا زيدٌ طعامَه فلا تأكل .

حكم حذف الفاء الواقعة

في جواب أمَّا

وَحَذْفُ ذِى الْفَا قَلَّ فى نَثْرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

س٣– ما حكم حذف الفاء الواقعة في جواب أمَّا ؟

ج٣– يجوز حذف الفاء نثراً ، وشعراً ، فأما النثر فتحذف بكثرة عند حذف القول معها (أي : إذا كان الجواب قولا محذوفا ،كقَالَ ، يَقُولُ) وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ (أي : فيُقَال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم) .

أمَّا إذا لم يكن الجواب قولا محذوفا فحذف الفاء قليل ، وذلك كقوله ﷺ :

" أمَّا بعدُ ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطا ليست في كتاب الله " ، والأصل :

أما بعد فما بال رجال .

وأمّا حذفها في الشعر فضرورة، ومن حذفها قول الشاعر :

فَأَمَّا القِتَالُ لاقِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْراً فى عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

فحذفت الفاء من جواب أمَّا (لاقتال) مع أنّ الكلام ليس فيه قول محذوف ، وذلك للضرورة .

ثانيا : لَوْلاَ ، ولَوْمَا

نوعهما

النوع الأول : حرفا امتناعٍ لوجود

لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا

س٤– اذكر أنواع لولا ، ولوما .

ج٤– لولا ، ولوما نوعان :

١– حرفا امتناعٍ لوجود ٢– حرفان للتحضيض .

س٥– ما المراد بهذاالبيت ؟ اشرح بالتفصيل .

ج٥– **المراد بقوله** : " إذا امتناعا بوجودٍ عقدا " : أنَّ (لولا ، ولوما) حرفان دالاَّن على امتناع الشيء لوجود غيره ، ويلزمان حينئذ الابتداء . وهذا هو معنى قوله : " يلزمان الابتدا " فما بعدهما مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، تقديره :

(موجود) ولابدَّ لهما من جواب ، فإن كان الجواب مثبتا اقترن باللام غالبا ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ونحو قولك : لولا زيدٌ لأكرمتك ،ولوما زيدٌ لأكرمتك ، أمَّا إنْ كان الجواب منفيا تجرَّد عن اللام غالبا ،كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ ونحو قولك : لوما زيدٌ ما جاء عمرٌو ، ولولا الامتحانُ ما حضرت .

النوع الثاني : حرفان للتَّحْضِيضِ

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلاَّ أَلاَّ أَلاَ وَأَوْلِيَنْهَا الفِعْلاَ

س٦– إلام أشار الناظم فى هذا البيت ؟

ج٦– أشار إلى النوع الثاني لـ (لولا ، ولوما) وهو : التَّحْضِيضُ ، ويشاركهما في هذا المعنى الأحرف الآتية (هَلاَّ ، أَلاَّ ، أَلاَ) وتختص بالفعل .

فإن قصدْتَ التحضيضَ (وهو الْحَثُّ على العمل بِشِدَّة) أو قصدت العَرْضَ (وهو الطَّلب بِلِينٍ ورِفْقٍ) كان الفعل بعدها مضارعاً ،كما في قوله تعالى :

﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ لَّوْمَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ ونحو قولك : هَلاَّ تجتهدون . وهي في هذه الأمثلة للتحضيض .

أما مثال العَرْضُ ، فنحو قوله تعالى : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ ونحو قولك : لولا تسافرُ معي .

أمَّا إنْ قصدت (التَّوْبِيخَ ، والتَّنْدِيمَ) كان الفعل بعدها ماضيا ، نحو قولك لمن رَسَبَ : هَلاَّ اجتهدْتَ ، ونحو قولك لمن سُرِق ماله : لولا حَفِظْتَهُ .

أما قوله تعالى﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ ... ﴾فهي للتحضيض ؛ لأن الماضي (نَفَرَ) معناه المستقبل (أي : لِيَنْفِرَ) .

حكم وقوع الاسم بعد أحرف التحضيض

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

س٧– ما حكم وقوع الاسم بعد أحرف التحضيض ؟

ج٧– قد يقع الاسم بعد أحرف التحضيض فيكون الاسم معمولا لفعل مضمر (محذوف) أو يكون معمولا لفعل ظاهر مُؤخَّر عن الاسم . فمثال المضمر ، قول الشاعر :

أَلآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونَنِي هَلاَّ التَّقَدُّمُ والقُلُوبُ صِحَاحُ

الشاهد فيه : هلاَّ التقدُّم ، فقد جاء بعد حرف التحضيض (هلاَّ) اسمٌ مرفوعٌ ، وهو هنا فاعل لفعل محذوف تقديره (وُجِدَ) وليس في البيت فعلٌ يدل عليه ،

ولكن سياق الكلام يدلّ عليه . ومنه قول الشاعر :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوطَرَى لَوْلاَ الكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

فالشاهد : لولا الكميَّ ، فقد جاء بعد (لولا) اسم منصوب ، وهو هنا مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : لولا تعدُّون الكميَّ .

أما مثال الفعل الظاهر المؤخّر ، فنحو قولك : لولا زيداً ضربتَ . فزيداً : مفعول مقدَّم لضربتَ .

الإخبار بالَّذِى ، والألف واللام

أولا : الإخبارُ بالَّذِي

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِى خَبَرْ عَنِ الَّذِى مُبْتَدأً قَبْلُ اسْتَقَرّْ

وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسَّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِى التَّكْمِلَهْ

نَحْوُ الَّذِى ضَرَبْتُهُ زيدٌ ، فَذَا ضَرَبْتُ زَيْداً كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا

س١– لماذا وضع النحويون هذا الباب ؟

ج١– هذا الباب وضعه النَّحْوِيُّونَ لامتحان الطالب ، وتدريبه في الأحكام النحوية ،كما وضع الصَّرْفِيُّونَ مسائل التمرين في القواعد الصَّرفيّة .

س٢– ما المراد بهذه الأبيات ؟

ج٢– **أراد الناظم في البيت الأول** بيان حقيقة ما يخبر عنه ، فَبَيَّنَ أنه إذا قيل لك : أَخْبِرْ عن اسم من الأسماء بـ (الذي) فمعنى ذلك أنْ تجعل (الذي) مبتدأ ، وتجعل ذلك الاسم خبراً عن الذي ؛ لأن الباء في قوله : " بالذي " ، بمعنى (عن) فكأنه قال : أخبر عن الذي ، وليس المعنى أنْ تجعل (الذي) خبراً عن ذلك الاسم .

وفي البيت الثاني بيّن أنّ ما سوى الذي وخبره اجعله متوسطاً بين الذي وخبره، فيكون صِلَة الذي ، واجعل الضمير العائد على الاسم الموصول (الذي) عوضا عن ذلك الاسم الذي جعلته خبراً .

وفي البيت الثالث ذكر مثالا للمسألة ، وهو : الذي ضربته زيدٌ ، وهذا مثال لمن قال لك : أَخْبِرْ عن (زيد) مِن (ضربتُ زيداً) فقولنا : أخبر عن زيد بالذي (أي : اجعل زيداً خبراً ، واجعل الاسم الموصول الذي مبتدأً) فتقول : الذي ضربته زيدٌ . فالذي : مبتدأ ، وزيد : خبره ، وجملة ضربته : صلة الموصول الذي ، والهاء في (ضربته) ضمير عائد على الذي ، وهي (أي : الهاء) خَلَفٌ (عِوَضٌ) عن زيد الذي جعلته خبراً .

مطابقة الموصول للاسم

المخبر عنه به

وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

س٣- ما حكم الاسم الموصول إذا كان الاسم المخبر عنه مثنى ، أو جمعا ؟

ج٣- إذا كان الاسم المخبر عنه بالموصول مثنى ، أو جمعا فلابد من مطابقة الاسم الموصول للاسم المخبر عنه به .

فإذا قيل لك : أخبر عن الزَّيْدَيْنِ ، مِنْ : ضربتُ الزَّيدَينِ ، قلت : اللَّذانِ ضربتهما الزَّيدانِ .

وإذا قيل : أخبر عن الزَّيدِينَ ، مِن : ضربت الزَّيدِينَ ، قلت : الذينَ ضربتُهم الزَّيدُونَ .

وإذا قيل لك : أخبر عن هندٍ ، مِن : ضربت هنداً ، قلت : التي ضربتُها هندٌ .

شروط الاسمِ الْمُخْبَرِ عنه بالذي

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا

كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

س٤- اذكر شروط الاسم الْمُخْبَرِ عنه بالذى .

ج٤- يُشترط في الاسم المخبر عنه بالذي أربعة شروط ، هي :

١- **أن يكون قابلا للتأخير** ، فلا يُخْبَرُ بالذي عن الاسم الذى له صدر الكلام، كأسماء الاستفهام ، والشرط ، وما التعجبيَّة ، وكم الخبريّة ؛ لأن تأخيرها يُخْرِجُها عمَّا لها من وجوب التَّصَدُّر .

٢- **أن يكون قابلا للتعريف** ، فلا يُخبر عن الحال ، والتمييز ؛ لأنهما ملازمان للتنكير ، فلا يصحُّ أنْ تجعلَ الضمير مكانهما ؛ لأن الضمير ملازم للتعريف ، وهما ملازمان للتنكير .

٣- **أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنبيّ** ، فلا يُخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي ، فلا يُخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً ،كالهاء في : زيدٌ أكرمتُه . فالهاء رابط للجملة الخبرية بالمبتدأ (زيد) فإذا أخبرت عنه

(بالذي) وقلت : الذي زيدٌ أكرمته ، صار الاسم الموصول بلا عائد ، فإذا قلت : الضمير هو العائد ، بقي الخبر بلا رابط ، وكلاهما لا يصحّ .

ومثل ذلك قولهم في الأمثال : الكلابَ على البقرِ ، فلا يجوز أن تقول : التي هي على البقرِ الكلابُ ؛ لأنّ لفظ (الكلاب) هنا لا يُستغنى عنه بأجنبيّ ؛ وذلك لأن الأمثال لا تُغَيَّرُ .

٤- **أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بمضمر** ، فلا يُخْبَرُ عن الموصوف وحده دون صفته ،ولا يُخبر عن المضاف وحده دون المضاف إليه ،فلا تُخْبِرُ عن (رجل) وحده دون صفته في نحو : أكرمتُ رجلاً صالحاً ؛ فلا تقول : الذى أكرمتُه صالحاً رجلٌ ؛ لأنك لو أخبرت عنه لوضعتَ مكانه ضميراً ، وحينئذٍ يلزم وَصْف الضمير ، والضمير لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به .

أما إذا أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك ؛ فتقول : الذى أكرمته رجلٌ صالحٌ .

وكذلك لا تُخبر عن المضاف وحده ، فلا تُخبر عن (غلام) وحده دون المضاف إليه في نحو : ضربتُ غلامَ زيدٍ ؛ لأنك تضع مكانه ضميراً ، والضمير لا يُضاف ، أما إذا أخبرت عن المضاف مع المضاف إليه جاز ذلك ؛ فتقول : الذى ضربتُه غلامُ زيدٍ .

ثانيا : الإخبار بالألف واللام

شروطه

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ البَطَلْ

س٥- ما نوع أل التي يُخْبَرُ بها ؟ وما شروط الإخبار بها ؟

ج٥- نوع (أل) التي يُخْبَرُ بها : أل الموصولة .

ويُشترط لجواز الإخبار بـ (أل) ثلاثة شروط ، زيادة على ما سبق ذكره في الإخبار بالذي ، وهذه الشروط ، هي :

١- **أن يكون المخبر عنه واقعا في جملة فعلية** . وهذا هو معنى قوله :

" يكون فيه الفعل قد تقدَّما ".

٢- **أن يكون ذلك الفعلُ المتَقَدَّمُ مُتَصَرِّفاً** .

٣- **أن يكون مُثْبَتاً**. وإلى الشرطين السابقين أشار الناظم بقوله : " إنْ صَحَّ صَوغُ صلةٍ منه لأل "، ومعنى ذلك : أنه لا بُدَّ للإخبار بالألف واللام أنْ يكون الاسم المخبر عنه واقعا في جملة فعلية فعلها متصرف مثبت ؛ لأنَّ الفعل المتصرف المثبت يصحُّ أنْ يصاغ منه صلة الألف واللام ،كاسم الفاعل ، واسم المفعول ؛ وبناءً على هذه الشروط نعلم أنه لا يصح

الإخبار بـ (أل) عن الاسم الواقع في جملة اسمية ، ولا الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرَّف (جامد)

كِـنعْمَ ، وبِـئْسَ ، ولا الاسـم الواقـع في جملـة فعليـة غـير مثبتـة (منفيـة) لأنـه لا يصـح أن يُستعمل منها صلة (أل) .

ومثَّلَ الناظم لما يصحّ الإخبار عنه بـ (أل) بقوله : "كصوغ واقٍ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطَلْ " فالجملة (وقى اللهُ البطلَ) جملة فعليه فعلها (وقى) متصرف ، ومُثبت فيصاغ منه اسم الفاعل (وَاقٍ) فإن أخبرتَ عن الفاعل (الله) قلت : الوَاقِي البطلَ اللهُ ، وإنْ أخبرت عن المفعول (البطل) قلت : الوَاقِيهِ اللهُ البطلُ ، والتقدير في المثال الأول : الذي وَقَى البطلَ اللهُ ، وفي المثال الثاني : الذي وَقَاه اللهُ البطلُ .

حكم الضمير المرفوع

بصلة أل

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

س٦– ما حكم الضمير المرفوع بصلة أل ؟

ج٦– الوصف ، وهو اسم الفاعل الواقع صلة (لأل) إنْ رَفَعَ ضميراً فهذا الضمير إما أن يكون عائداً على الألف واللام ،أو عائداً على غير الألف واللام . فإن كان عائداً عليها استتر ، وإن كان عائداً على غيرها انْفَصَل ، نحو : بَلَّغْتُ من الزَّيدَينِ إلى العَمْرِينَ رسالةً ، فإنْ أخبرتَ عن التاء في (بلَّغت) قلت : الْمُبَلِّغُ من الزَّيدَينِ إلى العَمْرَيْنِ رسالةً أنا . فاسم الفاعل (المبلِّغ) وقع صلة لأل ،ورفع ضميراً عائداً على الألف واللام ؛ ولذا وجب استتاره . وإن أخبرت عن (الزَّيْدَينِ) قلت : المبلِّغُ أنا منهما إلى العَمرِينَ رسالةً الزيدانِ . فالضمير المنفصل (أنا) فاعل مرفوع بالمبلِّغ ، وليس عائدا على الألف واللام ؛ لأنّ المراد بالألف واللام هنا مُثنى (الزيدان) وهو المخبر عنه ؛ ولذا وجب انفصال الضمير فيكون ضميراً بارزاً وإنْ أخبرت عن العَمْرِينَ ؛ قلتَ : المبلِّغ أنا من الزَّيْدَينِ إليهم رسالةَ العَمْرُونَ ؛ وذلك أيضا بإبراز الضمير ؛ لأنه ليس عائداً على الألف واللام .

وكذلك يجب إبراز الضمير إذا أخبرت عن (رسالة) فتقول : المبلِّغُها أنا من الزَّيْدَينِ إلى العَمْرِينَ رسالةٌ .

*** س٧- وضَّح كيف يُعرف الضمير أنه عائد على أل ، أو عائد على غيرها؟**

ج٧- اعلم أنَّ (أل) تكون نفس الخبر ، فإن كان خبرها للمتكلّم فهي للمتكلّم ، وإن كان خبرها لغير المتكلَّم فهي لغير المتكلّم ؛ وبناء على ذلك ، فقولك : المبلِّغ أنا من الزيدَينِ إليهم رسالةَ العمرون (العمرون) جمع ، وهو خبر لأل ، وبذلك تكون (أل) أيضاً جمعاً ؛ لأنها نفس الخبر ؛ ولذلك فإنّ الضمير (أنا) لا يمكن أن يكون عائداً على (أل) لأنّ الضمير للمفرد ، و(أل) للجمع ؛ ولذا فهو عائد على الخبر : العَمرون (أي : عائد على غير أل) .

النِّدَاءُ

أنواعه ، وحروف كلَّ نوع

ومواضع استعمال كلَّ حرف

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا وَأَىْ وَآ كَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَ وَا لِمَنْ نُدِبْ أَوْ يَا وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

س١– المنادى نوعان ، اذكرهما ، ثم بيِّن حروف كلَّ نوع ، ومواضع استعمال كلَّ حرف.

ج١– المنادى، نوعان : ١– مَنْدُوبٌ ٢– غير مندوب .

فالمندوب ، هو : الْمُتَفَجَّعُ عليه ، نحو : وَازَيْدَاهْ ، أو الْمُتَوَجَّعُ منه ، نحو : وَاظَهْرَاهْ .

وله حرف مشهور ، هو (وا) . ويشاركه أيضا حرف النداء (يا) بشرط ألاَّ يَلْتَبِسَ المندوب بغير المندوب ، كما في قول الشاعر :

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يا عُمَرَا

هذا البيت لرِثَاء عمر بن عبد العزيز ﷺ ، واستعمل الشاعر هنا (يا) في النُّدْبَة ؛ ذلك لأنه أَمِنَ اللَّبس ، فعُمر قد مات ، والنِّداء هنا للنُّدبة .

فإن حصل لَبْسٌ تَعَيَّنَتْ (وا) وامتنعت (يا) .

وقد أشار الناظم إلى النُّدبَة ، وحروفها بقوله : " وَا لِمَن نُدب ... إلى آخر البيت " .

أمَّا المنادى غير المندوب فحروفه ، هي : (يا ، أَيَا ، هَيَا ، أَيْ ، آ ، أَ) .

أمَّا الهمزة (أ) فَتُستعمل لنداء الدَّانِي (أي : القريب) نحو : أزيدُ أَقْبِلْ ، وأمَّا باقي الحروف فتستعمل لنداء النَّائِي (أي : البعيد) أو ما في حكمه ، كالنَّائِم ، والسَّاهِي .

وقد أشار الناظم إلى المنادى البعيد ، وما في حكمه ، وإلى المنادى القريب ، بقوله : " وللمنادى النَّاء ... إلى قوله : والهمزُ للدَّانى " .

المواضع التي يمتنع فيها حذف حرف النداء
والمواضع التي يجوز فيها حذفه

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

وَذَاكَ فى اسْمِ الجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

س٢– ما المواضع التي يمتنع فيها حذف حرف النداء ؟ وما سبب منع الحذف ؟

ج٢– يمتنع حذف حرف النداء في المواضع الآتية :

١– **نداء المندوب** ، نحو : وَامُعْتَصِمَاه .

٢– **نداء الضمير** ، نحو : يا إياكَ قد كَفَيْتُكَ .

ولا يُنادى إلا ضمير المخاطب سواء أكان للنصب ، أم للرفع .

٣– **نداء المستغاث** ، نحو : يا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ .

* **وسبب منع حذف حرف النداء في هذه المواضع** أنَّ المنادى المندوب ، والمستغاث المقصود فيهما إطالة الصوت، نحو: " وَامعتصماه ، يا لَلَّهِ لِلمسلمين. فإذا حُذف حرف النداء لم يكن هناك مدّ للصوت .

ويمتنع الحذف في الضمير ؛ لأنه لو حُذِف حرف النداء لالْتَبَسَ بغير المنادى . *

س٣– ما المواضع التي يجوز فيها حذف حرف النداء ؟

ج٣– يجوز حذف حرف النداء في غير المواضع التي يمتنع فيها الحذف .

وهذا هو المراد بالبيت الأول . فغير المندوب ، والمضمر ، والمستغاث قد يُعَرَّى (أي : قد يحذف حرف النداء) وذلك نحو : أزيدُ أَقْبِلْ ؛ فتقول : زيدُ أَقْبِلْ ، وكما في قوله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ (أي : يا يوسفُ) .

واختلف النحاة في بعض المواضع ، وهي :

١– نداء اسم الجنس الْمُعَيَّن (النكرة المقصودة) نحو : يا رجلُ .

٢– نداء اسم الإشارة ، نحو : يا هذا .

فالبصريون : يمتنع عندهم حذف حرف النداء في هذين الموضعين .

أما الكوفيون : فالحذف عندهم جائز ، ولكنه قليل ؛ وذلك لورود السَّماع بالحذف فيهما فَمِمَّا ورد من حذف حرف النداء في اسم الإشارة ، قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (أي : يا هؤلاء) ومنه قول الشاعر :

ذَا ارْعِوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ أْسِ شَيْباً إلى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ

(أي : يا ذا) .

ومن الحذف في اسم الجنس ، قولهم : أَصْبِحْ لَيْلُ (أي يا لَيلُ) وقولهم : أَطْرِقْ كَرَا (أي : ياكَرَا) وأصله : ياكَرَوَانُ (وهو طائر حَسَنُ الصوت) .

وقد رجّح ابنُ مالك رَأْيَ الكوفيين ؛ ولهذا قال : " ومن يمنعه فانصر عاذله "

(أي : انصر من يُخالف المنع) .

*** س٤– هل ثَمَة مواضع أخرى يمتنع فيها الحذف غير ما ذكره الناظم ؟**

ج٤– نعم . وهي :

١– نداء البعيد .

٢– نداء النكرة غير المقصودة ، نحو : يا مسلماً اتَّقِ الله حيثما كنت .

٣– نداء لفظ الجلالة : ياالله ، وذلك إذا لم يُعَوَّض بالميم في آخره ، فإذا عوَّض بالميم حُذِف ؛ لأن الميم عِوَض عن حرف النداء ؛ تقول: اللَّهمَّ .

أقسام المنادى وأحكامه

أولا : حكم المنادى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة بالنَّداء

وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِى فى رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

س٥– اذكر أقسام المنادى .

ج٥– المنادى إما أن يكون مفرداً ، وإما مضافاً ، وإمَّا شبيهاً بالمضاف .

والمفرد : إما أن يكون معرفةً (علماً) وإما أن يكون نكرة مقصودة ، أو غير مقصودة . وقد أشار الناظم في هذا البيت إلى حكم المنادى المفرد المعرفة ، والنكرة المقصودة بالنداء . وسيأتي بيان بقية الأقسام ، وأحكامها .

س٦- اذكر حكم المنادى المعرفة ، والنكرة المقصودة بالنداء .

ج٦- حكم المنادى المعرفة (العلم) والنكرة المقصودة بالنداء : **البناء على ما يرفع به** ، نحو : يا زيدُ . فزيدُ : منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب مفعول به ؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى ، وناصبه فعل مُضْمَر ، تقديره (أدعو) وقد ناب حرف النداء (يا) عن الفعل ، والأصل : أدعو زيداً .

ومن أمثلة المفرد العلم كذلك : يا مُحَمَّدان . فمحمدان : منادى مفرد علم مبني على الألف ؛ لأن علامة الرفع في المثنى (الألف) ومنه : يا مُحَمَّدون .

فمحمدون : منادى مفرد علم مبني على الواو ؛ لأن علامة الرفع في جمع المذكر السالم (الواو) وهذا هو معنى قولنا : يُبْنى على ما يُرفع به (أي : يكون مبنيا على علامة الرفع الأصلية قبل أن يكون منادى) .

ومن أمثلة النكرة المقصودة بالنداء : يارجلُ ، يارجلان ، يارجالُ ، يامُعَلّمون. وحكمها أيضاً : البناء على ما ترفع به .

*** س٧- ما المراد بالمنادى المفرد ؟**

ج٧- **المراد بالمفرد** : ما ليس مضافاً ، ولا شبيها بالمضاف ، فيدخل فيه المفرد حقيقة ، نحو : يا رجلُ ، يا زيدُ ؛ والمثنى : يا رجلان ، يا زيدانِ ؛ والجمع :

يا رجالُ ، يا زيدُون ؛ وذلك لأنها ليست مضافة ، ولا شبيهة بالمضاف .

حكم المنادى إذا كان مبنيا قبل النداء

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِى بِنَاءٍ جُدِّدَا

س٨- ما حكم المنادى المبني قبل النداء ؟

ج٨- إذا كان المنادى مبنيا قبل النداء **بُنِيَ على ضَمَّ مقَدَّرٍ** ، نحو : هذا ، وسيبويهِ ؛ فتقول : يا سيبويهِ . فسيبويهِ : منادى مبنى على ضمّ مقدّر ، منع من ظهوره البناء الأصلي على الكسر ، وهو في محل نصب مفعول به .

ويظهر أَثَرُ هذا البناء الجديد في التوابع ، فإذا جاء للمنادى تابع جاز في التابع الرفع مراعاة للضم المقدّر ؛ فتقول : يا سيبويهِ العالِمُ ، وجاز نصبه مُراعاة لمحل المنادى ؛ لأن أصله المفعول

به ؛ فتقول : يا سيبويهِ العالِمَ ؛ وتقول : يا هذا العاقلُ ؛ ويا هذا العاقلَ ، فهو يَجْرِى مُجرى المنادى غير المبني قبل النداء ،نحو :

يا زيدُ العاقلُ ، ويا زيدُ العاقلَ .

وهذا هو معنى قول الناظم : " وَلْيُجْرَ مُجرى ذي بناء جُدَّدا " .

ثانيا : حكم المنادى النكرة غير المقصودة بالنداء
وحكم المنادى المضاف ، والمنادى الشَّبيه بالمضاف

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِماً خِلاَفاً

س٩– ما حكم المنادى إذا كان نكرة غير مقصودة ، أو كان مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف ؟

ج٩– تقدّم أنّ المنادى إذا كان علماً مفرداً ، أو نكرة مقصودة بالنداء : يُبْنَى على ما يُرفع به . وذكر الناظم في هذا البيت : أنه إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة بالنداء ،أو كان مضافا ،أو شبيها بالمضاف **فحكمه: وجوب النصب** .

فمثال النكرة غير المقصودة ، قول الأعمى : يا رجلاً خُذْ بيدي . فالنكرة (رجلاً) غير مقصودة ؛ لأنّ الأعمى لا يقصد رجلا بعينه .

ونحو قولك : يا نائماً استيقظ فقد حان وقت الصلاة .

ومنه قول الشاعر :

أَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا

ومثال المضاف : يا غَلامَ زيدٍ أَقْبِلْ ، ونحو : السَّلامُ عليكَ يا رسولَ اللهِ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه .

ومثال الشَّبيه بالمضاف : يا طالعاً جبلاً لا تَخَفْ ، ونحو : يا جميلاً خُلُقُه ، ونحو : يا ثلاثةً وثلاثين اقرأْ كتابك (وذلك إذا سَمَّيتَ به رجلا) لأنّ العدد المعطوف حينئذ يَصير عَلَماً .

*** س١٠– ما المراد بالشبيه بالمضاف ؟**

ج١٠– **الشَّبيه بالمضاف** ، هو الاسم الذي تأتي بعده كلمة تُتَمِّمُ معناه ، وتُعطيه معنى الإضافة .

وضابطه : أن يكون عاملا فيما بعده بأن يكون ما بعده فاعلا له ، نحو : يا جميلاً خُلُقه ، أو نائب فاعل ، نحو : يا مَذْمُوماً خُلُقُهُ ، أو مفعولا به ، نحو :
يا طالعاً جبلاً ؛ أو يكون معطوفا عليه ، نحو : يا ثلاثةً وثلاثين .

جواز ضَمّ المنادى ، وفتحه

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزْيدُ بْنَ سَعِيدٍ لاتَهِنْ

س١١– متى يجوز ضم المنادى ، وفتحه ؟

ج١١– يجوز ضم المنادى ، وفتحه إذا تحقَّق فيه ما يلي :

١– أن يكون المنادى مفرداً علماً ٢– أن يكون موصوفا بكلمة (ابن) .

٣– أن تكون كلمة (ابن) مضافة إلى علم .

٤– ألاّ يُفْصَل بين المنادى ، وابن .

إذا تحقّق ذلك كُلُّه جاز في المنادى وجهان :

أ– البناء على الضم . ب– الفتح إتباعاً لحركة (ابن) .

مثال ذلك قول الناظم : أزيدُ بنَ سعيدٍ لاتَهِنْ . فزيد : منادى يجوز فيه وجهان: البناء على الضم ، ويجوز الفتح ؛ فتقول أزيدَ بنَ سعيدٍ ؛ وذلك إتباعا لحركة الصَّفة (ابن) .

* ويجوز كذلك الضم ، والفتح : إذا تكرَّر المنادى مضافا ، نحو : يا صلاحُ صلاحَ الدين ، فالأول يجوز ضمه وفتحه ، أما الثاني فيجب نصبه . (سيأتي بيان هذه المسألة في س ٢٤) . *

*** س١٢– هل الفتحة في (ابن) في المسألة السابقة فتحة إعراب ، أو بناء ؟ واذكر موضع حذف ألف (ابن) .**

ج١٢– لا خلاف في أنَّ فتحة (ابن) فتحة إعراب إذا كان المنادى مضموماً ، أمَّا إذا كان المنادى مفتوحاً ، نحو : أزيدَ بنَ سعيد ، فالجمهور : يرون أنها فتحة إعراب .

وقال عبد القاهر : هي حركة بناء ؛ لأنه في حكم المركّب مع المنادى .

وتحذف ألف (ابن) إذا وقعت كلمة (ابن) بين علمين (الولد ، والأب) وكانت الكلمات الثلاث في سطر واحد ، نحو : هذا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ المطَّلِبِ .

وجوب ضَمَّ المنادى

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا أَوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

س١٣– متى يجب ضمّ المنادى ؟

ج١٣– عرفنا في البيت السابق من الألفية أنه يجوز ضم المنادى ، وفتحه إذا تحققّت فيه أربعة شروط . واعلم أنه إذا لم يتحقّق شرط من تلك الشروط وجب الضم ، وامتنع الفتح . وقد ذكر الناظم في هذا البيت أنه إذا لم يقع (ابن) بعد علم ، أو لم يقع بعده علم ، وجب ضمُّ المنادى، وامتنع فتحه ؛ لأنه إذا لم يقع (ابن) بعد علم لم يتحقَّق الشرط الأول ، وهو أن يكون المنادى مفرداً علماً ، مثال ذلك قولك : يا غلامُ ابنَ زيدٍ . فالمنادى (غلام) يجب ضمه ؛ لأنه ليس بِعَلَم .

وإذالم يقع عَلَمٌ بعد (ابن)لم يتحقّق الشرط الثالث ، وهو أن يكون (ابن) مضافا إلى علم ، ومثاله : يا زيدُ ابنَ أَخِينا . فابن : مضاف إلى (أخينا) وأخينا ليس بِعَلَم ؛ ولذلك يجب ضم المنادى زيد .

وكذلك إذا فُصِل بين (المنادى ، وابن)لم يتحقّق الشرط الرابع ، نحو : يا زيدُ الظريفُ ابنَ عمرو .

جواز تنوين المنادى المبنى على الضم ، وجواز نصبه مُنَوَّناً

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمَّ بُيِّنَا

س١٤– متى يجوز تنوين المنادى المبني على الضم ؟ ومتى يجوز نصبه منوناً ؟

ج١٤– يجوز تنوين المنادى المبني على الضم ،ونصبه منوناً في الضرورة الشعرية. فمثال التنوين مع الضم ، قول الشاعر :

سَلاَمُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها ولَيْسَ عليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

فالشاعر اضطرّ إلى تنوين المنادى المفرد العلم (مطر) فنوَّنه ، وهذا للضرورة الشعرية .

ومثال نصب المبني على الضم وتنوينه ، قول الشاعر :

ضَرَبَتْ صَدْرَها إِلَيَّ وَقَالَتْ يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى

فالشاعر نصب المنادى المفرد العلم (عديًّا) ونَوّنه ، مع أن الأصل فيه أن يكون مبنيا على الضم .

حكم الجمع بين حرف النداء ، وأل

وبيان حكم حذف حرف النداء في لفظ الجلالة (الله)

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ إِلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيَّ الْجُمَلْ

وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فى قَرِيضِ

س١٥- ما حكم الجمع بين حرف النداء ، وأل ؟ ولماذا ؟

ج١٥- يجوز الجمع بين حرف النداء ، وأل في موضعين فقط ، هما :

١- لفظ الجلالة (الله) فتقول : يا أَلله ، بهمزة القطع .

٢- الجمل الْمَحْكيَّة المبدوءة بـ (أل) كأن تنادي رجلا اسمه (الرجلُ مُنْطَلِقٌ) فتقول : يا الرجلُ مُنْطَلِقٌ أَقْبِلْ ، بهمزة وَصْل في (الرجل) .

ولا يجوز الجمع بينهما في غير هذين الموضعين إلا في الضرورة الشعرية ، كقول الشاعر : **فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا**

فالشاعر جمع بين حرف النداء (يا ، وأل) في قوله : (يا الغلامان) وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية .

(م) والسبب في عدم جواز الجمع بين (حرف النداء ، وأل) أَنَّ حرف النداء للتعريف، وأل للتعريف ، ولا يجتمع مُعَرِّفان في الاسم . (م)

س١٦- ما حكم حذف حرف النداء في لفظ الجلالة (الله) ؟

ج١٦- الأكثر في نداء لفظ الجلالة (الله) حذف حرف النداء ، والتعويض عنه بميم مُشَدَّدة ، هكذا (اللهمَّ) ولا يجوز الجمع بين الميم ، وحرف النداء ؛ لأن الميم عِوَض عن حرف النداء (يا) ولا يجوز الجمع بين بين العِوَض والمعَوَّض عنه .

س١٧- قال الشاعر :

إِنِّى إذا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

عين الشاهد ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

ج١٧- **الشاهد** : يا اللهمَّ يا اللهمَّا .

وجه الاستشهاد : جمع الشاعر في هذا البيت بين حرف النداء ، والميم المشَدَّدة التي هي عِوض عن حرف النداء ، وهذا شاذٌّ .

أحكام تابع المنادى

حكم تابع المنادى المبني على الضم

إذا كان التابع مضافا مجرَّداً من (أل)

تَابِعَ ذِى الضَمَّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْباً كَـ أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ

س١٨– ما حكم تابع المنادى المبني على الضم إذا كان التابع مضافاً مجرَّدا من (أل) ؟

ج١٨– إذا كان تابع المنادى المبني على الضم مضافا مجردا من (أل) وجب نصبه سواء كان التابع نعتا ، أو عطف بيان ، أو توكيداً ، نحو: أزيدُ ذا الْحِيَلِ . فزيد : منادى مبني على الضم ، وذا : نعت لزيد منصوب بالألف ، وهو مضاف مجرد من (أل) .

ونُصِب التابع (ذا) مراعاة لمحل المنادى ؛ لأن المنادى محلّه النصب على أنه مفعول به .

ونحو : يا زيدُ صاحبَ عمرو . فـ (صاحبَ) عطف بيان منصوب ، وهو مضاف مجرّد من (أل) .

ونحو: يا زيدُ نفسَه . فـ (نفسه) توكيد منصوب،وهو مضاف مجرد من (أل) .

*** س١٩– ما الذي يشمله قول الناظم : " ذي الضم " ؟**

ج١٩– قول الناظم : " ذي الضم " يشمل المنادى المفرد العلم ، والنكرة المقصودة ؛ لأنهما مبنيان على الضم ، ويشمل كذلك : المبني قبل النداء ، كسيبويهِ ؛ لأنه مبنيّ على ضمَّ مقدَّر

حكم تابع المنادى المبني على الضم

إذا لم يكن التابع مضافا ، أو كان مضافا مقترنا بـ (أل)

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلاَ كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلاَ

س٢٠– ما حكم تابع المبني على الضم إذا لم يكن التابع مضافاً ، أو كان مضافا مقترنا بأل ؟

ج٢٠– التابع إذا لم يكن مضافا ، أوكان مضافا مقترنا بـ (أل) جاز فيه وجهان : الرَّفع ، والنصب – هذا الحكم إذا كان التابع نعتاً ، أو عطف بيان ، أو توكيدا – فمثال التابع (النعت) المضاف المقترن بأل : يا زيدُ الكريمُ الأبِ . فالكريمُ : نعت لزيد ، وهو مضاف مقترن بـ (أل) ولذلك جاز فيه وجهان: الرفع ، والنصب . فالرفع مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحلّه .

ومثال التابع غير المضاف : يا زيدُ الظريفُ َ . فالظريفُ َ : نعت لزيد ، وهو مفرد غير مضاف ؛ ولذلك جاز فيه وجهان : الرفع ، والنصب .

ومثال التابع (عطف البيان) : يا رجلُ زيدٌ ، ويجوز : زيداً .

مثال التابع (التوكيد) : يا تميمُ أجمعون ، ويجوز : أجمعين .

أما إذا كان التابعُ عطفَ نسقٍ ، أو بدلا فَيُعَامَلُ معاملة المنادى المستقل ، فيُبنى على الضم إذا كان مفرداً ، ويُنصب إذا كان مضافا ؛ تقول : يا رجلُ زيدُ ؛ وتقول : يا رجلُ وزيدُ (بضم زيد في المثالين) لأنه مفرد فيعامل معاملة المنادى المستقل (يا زيدُ) .

وتقول : يا زيدُ أبا عبدِ اللهِ ، وكذلك : يا زيدُ و أباعبدِ اللهِ (بنصب أبا في المثالين) لأنه مضاف ، والمنادى المضاف منصوب ، كأنك تقول : يا أبا عبد الله . وهذا هو معنى قوله " واجعلا كمستقلّ نَسَقاً وَبَدَلاَ " .

ويشترط في التابع هنا أن يكون غير مقترن بأل .

حكم تابع المنادى إذا كان عطفَ نسقٍ مقترناً بـ (أل)

وَإنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

س٢١– ما حكم تابع المنادى المبني على الضم إذا كان التابعُ عطفَ نسقٍ مقترناً بـ (أل) ؟

ج٢١– عرفنا في السؤال السابق أنّ التابع إذا كان عطف نسق ، أو بدلا يُعامل معاملة المنادى المستقل فيجب فيه البناء على الضم إذا كان مفرداً ؛ وذلك إذالم يقترن بـ (أل) .

ويَذْكُرُ الناظم في هذا البيت أن التابع إذا كان عطف نسق ، وكان مقترنا بـ (أل) جاز فيه وجهان : الرفع ، والنصب . والرفع هو المختار عند الخليل ، وسيبويه ، واختاره النَّاظم ، بقوله : " ورفع يُنتقى " ومثاله قولك : يا زيدُ والغلامُ َ . فالغلام : معطوف بالواو ، وهو مقترن بـ (أل) ولذلك جاز فيه الرفع ، والنصب . وجُعِل منه قوله تعالى : ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ برفع (الطير) ونصبه ، فالرفع مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحله .

نداء ما فيه أل

حكم المنادى بـ (أل) وبيان بم تُوصَف أيّ ؟

وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِى الْمَعْرِفَهْ

وَأَيُّهَـذَا أَيُّهَا الَّذِى وَرَدْ وَوَصْفُ أَيَّ بِسِوَى هَذَا يُرَدْ

س٢٢– ما حكم المنادى المقترن بـ (أل) ؟ وبم توصف أيّ ؟

ج٢٢– لا يُنادى الاسم المقترن بـ (أل) مباشرة ، بل يذكر قبله لفظ (أَيّ) للمذكر ، ولفظ (أَيَّة) للمؤنث ؛ تقول : يا أَيُّهَا الرجلُ ، يا أَيَّتُهَا المرأةُ .

وحكم المنادى المقترن بـ (أل) وجوب الرفع عند الجمهور ؛ لأنه هو المقصود بالنداء .

وأجاز المازِنِيُّ نصبه قياساً على جواز نصب النعت ، في قولك : يا زيدُ الظريفُ (بالرفع ، والنصب) .

ويُعرب المنادى بـ (أل) إذا كان جامداً : بدلاً ، نحو : يا أيها الرجلُ ، أما إذا كان مشتقا فيعرب نعتا ، نحو : يا أَ يُّها الطالبُ .

وأمّا (أَيّ ، وأَيَّة) فيعربان : منادى مبني على الضم ، والهاء : زائدة للتنبيه .

ولا تُوصَفُ (أيّ) إلا باسم جنس مقترن بـ (أل) كالرجل ، أو باسم إشارة ، نحو : يا أَيُّهَذَا أَقْبِلْ ، أو باسم موصول مقترن بـ (أل) كما في قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ ﴾ وهذا هو مراده بالبيت الثاني .

حكم تابع اسم الإشارة

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَىَّ فى الصَّفَهْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ

س٢٣– ما حكم تابع اسم الإشارة ؟

ج٢٣– تابع اسم الإشارة إذا كان هو المقصود بالنداء ، وكان اسم الإشارة وُصْلَةً لندائه وجب رفعه ، كما وجب رفع تابع (أيّ) نحو : يا هذا الرجلُ . فالرجل : نعت مرفوع وجوباً ؛ لأنه هو المقصود بالنداء ، وليس اسم الإشارة . ويجب ذِكْرُ النَّعت إذا أَدَّى تركُه إلى عدم معرفة المشار إليه . وهذا هو معنى قوله : " إن كان تركُها يُفِيتُ المعرفه " .

أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لم يجب رفع التابع ، بل يجوز رفعه، ونصبه ؛ فتقول يا هذا الرجلُ .

حكم المنادى إذا تكرَّر
وكان لفظه الثاني مضافاً

فى نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ

س٢٤- ما حكم المنادى إذا تكرَّر وكان لفظه الثاني مضافاً ؟

ج٢٤- إذا تكرر المنادى وكان لفظه الثاني مضافا جاز في المنادى الأوّل البناء على الضم، والنصب . أما الثاني فيجب نصبه ، كما في قول الشاعر :

ياتَيْمَ تَيْمَ عَدِىٍّ لا أَبَا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمْ فى سَوْأَةٍ عُمَرُ

فالشاعر كرَّر لفظ المنادى (تيم) وقد أُضِيف الثاني ؛ ولذلك جاز ضم الأول (ويجوز نصبه) ووجب نصب الثاني .

ومن ذلك قول الشاعر :

يا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

فقد كرّر الشاعر لفظ المنادى (زيد) وأضيف ثاني اللفظين ؛ ولذلك جاز ضم الأول (ويجوز نصبه) ووجب نصب الثاني .

س٢٥- ما التوجيه في ضم المنادى الأول ، ونصبه ؟

ج٢٥- ضم الأول على اعتبار أنه مفرد علم فيكون مبنيا على الضم .

ونصبه على اعتبار: أنه مضاف ، إما بتقدير إضافته إلى ما بعد الاسم الثاني، وأنَّ الاسم الثاني مُقْحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه (وهذا مذهب سيبويه) ،

وإما بتقدير إضافته إلى محذوف مثل الذى أضيف إليه الثاني ، فيكون الأصل : يا تيمَ عديّ تيمَ عدىّ ، فَحُذِفَ عديّ الأول لدلالة الثاني عليه (وهذا مذهب المبرَّد) .

س٢٦- ما الأوجه الإعرابية الجائزة في المنادى الثاني ؟

ج٢٦- في إعرابه خمسة أوجه :

١- منادى منصوب على تقدير حذف حرف النداء .

٢- مفعول به لفعل محذوف ، تقديره (أعْنِي) .

٣- عطف بيان منصوب .

٤- توكيد للأوّل منصوب .

٥- بدل منصوب .

وهذه التوابع الثلاثة (البدل ، والعطف ، والتوكيد) تكون منصوبة على اعتبار المحلّ إذا كان المنادى الأول مضموما ، وتكون منصوبة على اعتبار لفظه إذا كان المنادى الأول منصوبا .

حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلَّم

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِى عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

س٢٧- ما حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم ؟

ج٢٧- المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم، إما أن يكون صحيح الآخر، أو معتل الآخر . **فإن كان معتلا** ، فحكمه كحكمه غير منادى (أي : ثبوت الياء مفتوحة) سواء أكان مقصورا، نحو : فَتَايَ ، وعَصَايَ ؛ أوكان منقوصا ، نحو : قَاضِيَّ ، ومَاضِيَّ ؛ فتقول في النداء : يا فَتَايَ ، يا قَاضِيَّ .

أما إن كان صحيحا ، ففيه خمس لغات ، هي :

١- حذف الياء ، والاستغناء بالكسرة ، نحو : يا رَبَّ ، ويا عَبْدِ . ومنه قوله تعالى : ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ وهذا هو الأكثر .

٢- إثبات الياء ساكنة ، نحو : يا رَبِّي ، وياعَبْدِي . ومنه قوله تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ وهذا دُون الأوَّل في الكَثْرة .

٣- قلب الكسرة فتحة ، وقلب الياء ألفا وحذفها ، والاستغناء عنها بالفتحة ، نحو : يا ربَّ ، ويا عبدَ .

٤- قلب الياء ألفا وإبقاؤها ، وقلب الكسرة فتحة ، نحو : يا ربَّا ، ويا عبدَا .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ .

٥- إثبات الياء متحركة بالفتح ، نحو : يا رَبِّيَ ، وياعَبْدِيَ . ومنه قوله تعالى :

﴿ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾ .

حكم ياء المتكلم إذا كان المنادى
مضافا إلى اسمٍ مضافٍ إلى الياء

وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّْ فى يا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لا مَفَرّْ

س٢٨- ماحكم ياء المتكلم إذا كان المنادى مضافا إلى اسم مضاف إلى الياء؟

ج٢٨- إذا أُضيف المنادى إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء ، نحو : يا ابنَ أخي ، ويا ابن خالي ، إلاَّ في (ابن أُمّي ، وابن عَمّي) فتحذف الياء منهما تخفيفا (لكثرة الاستعمال) وتُكسر الميم - وهو الأكثر - أو تُفتح ؛ فتقول : يا ابنَ أمِّ أَقْبِلْ ، ويا ابنَ عَمِّ لامفرَّ .

اللغات في نداء الأَب ، والأُمّ
مضافين إلى ياء المتكلم

وَفى النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَضْ

س٢٩- اذكر اللغات في نداء الأب ، والأم مضافين إلى ياء المتكلم .

ج٢٩- إذا كانت كلمة (أب ، أو أم) منادى مضافا إلى ياء المتكلم ففي (الياء) الأوجه الخمسة السابقة ذكرها في س٢٧ ، إضافة إلى الوجه الآتي :

- حذف الياء ، والإتيان بالتاء عوضا عنها ؛ تقول : يا أَبَتِ ، ويا أُمَّتِ (بفتح التاء ، وكسرها) .

ولا يجوز في هذه الحالة إثبات الياء ؛ فلا تقول : يا أبتي ، ويا أمَّتي ؛ لأن التاء عوض عن الياء ، ولا يُجمع بين العِوض والمعَوَّض عنه .

(**م**) قد ورد ثبوت الياء في قول الشاعر :

أَيَا أَبَتِي لا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

أسماء لازَمَتْ النداء

وَفُلُ بَعْضُ ما يُخَصُّ بِالنَّدَا لُؤْمَانُ نَوْمَانُ ، كَذَا وَاطَّرَدَا

فى سَبَّ الانْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ وَالأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلاَثِى

وَشَاعَ فى سَبَّ الذُّكُورِ فُعَلُ وَلاَ تَقِسْ وَجُرَّ فى الشَّعْرِ فُلُ

س٣٠– ما الأسماء التي لازمت النداء ؟

ج٣٠– مِنَ الأسماء مالا يُستعمل إلا في النداء ، وهي نوعان: قياسي ، وسماعي.

فالألفاظ السماعية التي لا تُستعمل إلا منادى ، هي :

١– **فُلُ ، وفُلَةُ** : للرجل ، والمرأة ؛ تقول : يا فُلُ (أي : يا رجلُ) وتقول : يا فُلَةُ (أي : يا امرأة) .

٢– **لُؤْمَانُ ، ونَوْمَانُ** ؛ تقول : يا لؤمانُ (لعظيم اللُّؤْمِ) وتقول : يا نومانُ (لكثير النَّوم) .

٣– **ما كان على وزن (فُعَل) مقصوداً به سبّ الذّكور** ، نحو : يا فُسَقُ ، ويا غُدَرُ ، ويا لُكَعُ . وهو سماعيّ عند ابن مالك ؛ ولذلك قال فيه :

" ولا تَقِسْ " .

* واختار ابن عصفور كونه قياسا ، ونُسب لسيبويه . **وكل ما سبق يُعرب : منادى مبني على الضم في محل نصب** . *

وأمّا الألفاظ القياسية التي لا تستعمل إلا منادى ، فهي :

١– **ما كان على وزن (فَعَالِ) مقصوداً به سبّ الأنثى** ، وهو قياسي من كل فعل ثلاثي تام ، نحو : يا خَبَاثِ ، ويا فَسَاقِ ، ويا لَكَاعِ .

وبمناسبة الكلام على وزن (فَعَالِ) فإنَّ هذا الوزن قياسيٌّ كذلك في كل فعل ثلاثي للدلالة على الأمر (والمقصود بذلك : اسم فعل الأمر)، نحو : نَزَالِ ، وضَرَابِ ، وقَتَالِ (أي : انْزِلْ ، واضْرِبْ ، واقْتُلْ) .

ويعرب هذا النوع : منادى مبني على ضم مقدّر في محل نصب منع من ظهور الضّمةِ كسرةُ البناء الأصلي .

س٣١– إلام أشار الناظم بقوله : " وجُرَّ في الشَّعر فُلُ " ؟

ج٣١- أشار بقوله : " وجرّ في الشعر فل " إلى أنّ بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تُستعمل في الشَّعر في غير النداء ، ومن ذلك قول الشاعر :

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِى بالْهَوْجَلِ فى لجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَناً عَنْ فُلِ

فالشاعر استعمل (فُلُ) في غير النداء ، وجرّه بحرف الجر (عن) وذلك للضرورة الشعرية ؛ لأن هذا اللفظ (فُلُ) مختص بالنداء .

س٣٢- هل من تخريج آخر للبيت السابق غير الضرورة الشعرية ؟

ج٣٢- يجوز تخريجه على أنّ (فُلِ) في البيت السابق مُقْتَطَع من (فُلاَن) بحذف الألف والنون ، فكأنه قال : أمسك فلانا عن فلان ، ولفظ فلان لا يختص بالنداء .

التَّحْذِيرُ والإِغْرَاءُ

حكم حذف العامل في التّحذير

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ ونَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

إِلاَّ مَعَ العَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ كَ الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ ياذَا السَّارِى

س١– عرَّف التحذير ، واذكر حكم حذف عامله .

ج١– **التحذير** ، هو : تَنْبِيهُ المخاطَب على أمرٍ مكروه لِيَجْتَنِبَه .

وحذف عامله يكون على التفصيل الآتي :

١– إنْ كان التحذير بـ (إيَّا) وفروعها ، نحو : إيَّاك والشَّرَّ ، إيَّاكما والشّرَّ ، إيَّاكم والشرَّ ، إيَّاكنَّ والشَّرَّ ، وجب في هذه الحالة حذف العامل سواء وُجِد عطف ، أم لا .

فمثاله مع العطف : إياكَ والشَّرَّ . فـ (إياك) مفعول به منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : إياك أُحَذّرُ ، الشَّرَّ : مفعول به منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : احْذَرِ الشَّرَّ .

ومثاله بدون العطف : إِيَّاك أَنْ تكذِبَ (أي : إيّاك مِنْ أَنْ تكذب) والعامل محذوف وجوبا كالسَّابق ، ويجب الحذف كذلك إذا تكرَّرت (إيَّا) نحو :

إيَّاكَ إيَّاكَ الشَّرَّ . فـ (إيَّاك) الأولى مفعول به لفعل محذوف وجوبا ،والثانية: توكيد للأولى .

٢– إنْ كان التحذير بغير (إيا) وفروعها ، وهو المراد بقوله : " وما سواه " فلا يجب حذف العامل ، بل يجوز ذِكْره ، وحذفه ؛ تقول : احْذَرِ الشَّرَّ ، اجْتَنِبِ النَّمِيمَةَ ؛ وتقول في الحذف : الشَّرَّ ، النَّمِيمةَ ، والتقدير : احذر الشرَّ ، واجتنب النميمةَ .

هذا إذا لم يكن التحذير بالعطف ، أو التكرار ، فإن كان بالعطف ، أو بالتكرار وجب حذف العامل . فمثال العطف : النَّفَاقَ والغِيبةَ ، والتقدير: احذرِ النَّفاقَ، واجتنبِ الغيبةَ ، ونحو : مَازِ رأسَكَ والسَّيفَ (أي : يا مَازِنُ قِ رأسَك واحذر السَّيفَ) .

ومثال التكرار : الضَّيغَمَ الضَّيغَم (أي : احذر الضَّيغَمَ). والضيغم : الأسد .

التَّحذير الشَّاذُّ

وَشَـذَّ إِيَّاىَ وَإِيَّاهُ أَشَـذُّ وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

س٢– متى يكون التحذير شاذًّا ؟

ج٢– حَقُّ التحذير أن يكون للمخاطَب ، فإن كان للمتكلِّم فهو شاذّ ،كما في الأَثَر عن عمر بن الخطاب ﷺ : إيايَ وأَنْ يَحْذِف أحدُكُم الأرنبَ .

وأَشَذَّ منه تحذير الغائب . وهذا هو معنى قوله : "وإياه أشذُّ " ، نحو : إذا بلَغ الرجلُ السَّتَّينَ فإِيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابَّ .

الإغْرَاءُ

أحكامه

وَكَمُحَذِّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ مُغْرًى بِهِ فى كُلِّ مَا قَدْ فُصَّلاَ

س٣– عرَّف الإغراء ، واذكر أحكامه .

ج٣– **الإغراء** ، هو : تنبيه المخاطَب على أمرٍ لِيَلْتَزِمَه .

وهو كالتحذير في أنه إنْ وُجِد عطف ، أو تكرار وجب إضمار ناصبه (أي: حذف عامله) فإن لم يُوجد عطف ، ولا تكرار جاز الإضمار .

فمثال ما يجب فيه حذف العامل : أخاكَ أخاكَ ، ونحو: أخاك والإحسانَ إليه . فالعامل محذوف وجوبا في المثالين ؛ لوجود التكرار في المثال الأول ، والعطف في الثاني ، والتقدير : الْزَمْ أخاك .

ومثال جواز حذف العامل : أخاك . فالعامل محذوف جوازاً ؛ لعدم العطف ، والتكرار . ويجوز إظهار العامل ؛ فتقول : الْزَمْ أخاك .

أسماءُ الأفعالِ ، والأصواتِ

تعريف اسم الفعل ، وبيان أقسامه باعتبار فعله

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَ آمِينَ كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَ وَىْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ

س١– عرّف اسم الفعل ، واذكر أقسامه .

ج١- **اسم الفعل** ، هو : ما ناب عن الفعل في العمل ، ودلّ على معنى الفعل ، ولم يتأثَّر بالعوامل ، نحو : هيهات زيدٌ . فـ (هيهات) اسم فعل ماض

(بمعنى : بَعُدَ) مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع .

وينقسم باعتبار فعله إلى ثلاثة أقسام ، هي :

١- **اسم فعل أمر** ، وذلك إذا كان بمعنى فعل الأمر ، نحو: **مَهْ** (بمعنى : اكْفُف) و**آمِينْ** (بمعنى : اسْتَجِبْ)، و**صَهْ** (بمعنى : اسْكُتْ)، و**إِيهِ** (بمعنى : زِدْني) .

وهذا القسم هو الكثير في الاستعمال. وهذا مراده من قوله : "وما بمعنى افعلْ كآمين كَثُرْ " .

٢- **اسم فعل ماضٍ** ، وذلك إذا كان بمعنى الفعل الماضي ، نحو : **هيهات**

(بمعنى : بَعُدَ)، و**شَتَّانَ** (بمعنى : افْتَرَقَ) . وهذا القسم قليل الاستعمال .

٣- **اسم فعل مضارع** ، وذلك إذا كان بمعنى الفعل المضارع ، نحو: **أَوَّهْ**

(بمعنى : أَتَوَجَّعُ)،و**وَيْ** (بمعنى : أَتَعَجَّبُ) وهذا القسم قليل الاستعمال أيضا.

س٢- هل أسماء الأفعال قياسية ، أو سماعية ؟

ج٢- أسماء الأفعال كلُّها سماعية ، ولا ينقاس منها إلا نوع واحد ، وهو ما كان على وزن (فَعَالِ) من اسم فعل الأمر ، نحو : ضَرَابِ (بمعنى : اضْرِبْ) وهو قياسيّ في كل فعل ثلاثي تامّ متصرَّف .

ومنه قولك : كَتَابِ الدرسَ (أي : اُكْتُبِ الدرسَ) .

الاخْتِصَاصُ

أحكامه

الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا كَ أَيُّهَا الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَىَّ تِلْوَ أَلْ كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

(م) س١– عرَّف الاختصاص ، وما الغَرض منه ؟

ج١– **الاختصاص** ، هو : قَصْر حُكمٍ مُسندٍ لضمير على اسم ظاهر معرفة . بمعنى : أنَّ الاسم الظاهر قُصِدَ تَخْصِيصُه بحكم الضمير الذي قبله ، نحو : نحنُ الطلابَ نحبُّ العلمَ .

والمراد : أنّ حُبَّ العلم مختص بالطلاب ومقصور عليهم ، وليس المراد الإخبار عن (نحن) بالطلاب .

والاختصاص أغراضه ثلاثة ، هي :

١– الفَخْر ، نحو : نحن المسلمين خيرُ أُمَّةٍ أُخرجت للنَّاس .

٢– التَّوَاضُع ، كقول الأمير : أنا الضعيفَ العَاجِزَ لا أستريحُ وفي بلدي فقير .

٣– بيان المقصود بالضمير ، نحو : نحن الطلابَ نعرفُ واجبنا تجاه أُمَّتِنا .

س٢– اذكر أحكام الاسم المختص .

ج٢– ١– يكون منصوبا على أنه مفعول به بفعل محذوف وجوبا ، تقديره : أَخُصُّ .

٢– لا يقع في أوَّل الكلام ، بل في أثنائه ، نحو : ارْجُونِي أيُّها الفتى . وهذا معنى قوله : " أيها الفتى بإثر ارجونيا " (أي : وقوع أيها الفتى بعد ارجوني) .

س٣– إلام يُشير الناظم بقوله : " وقد يُرى ذا دُون أيّ تِلْوَ أل " ؟

ج٣- يشير في هذا البيت إلى أنواع المختص ، وهي أربعة أنواع - ذكر الناظم نوعين فقط - وهي :

١- أن يكون الاسم المختص ، هو لفظ (أيّ ، أو أَيَّة) نحو : أنا أيُّها العبدُ محتاجٌ إلى عَفْوِ رَبِّي . فـ (أيّ) مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والعبدُ : نعت مرفوع على لفظ (أيّ) .

٢- أن يكون مُحَلَّى بـ (أل) نحو : نحن العربَ أَسْخَى مَنْ بَذَل .

* ٣- أن يكون مضافا ، نحو قوله ﷺ : " نحن معاشِرَ الأنبياءِ لا نُوْرَثُ ".

٤- أن يكون عَلَماً -وهو قليل- نحو قول الشاعر: بِنَا تميماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ. *

س٤- إلام يُشير الناظم بقوله : " الاختصاص كنداء دون يا " ؟

ج٤- يشير بذلك إلى أنّ الاختصاص مثل النِّداء ؛ لأن كلاًّ منهما يكون منصوبا ،ويأتي كلّ منهما بلفظ (أيّ ، وأيَّة) مبني على الضم في محل نصب .

ويشير أيضا إلى أنهما يختلفان في أمور ، منها :

١- أنّ الاسم المختص لا يُستعمل معه حرف نداء .

٢- أنّ الاسم المختص لا يقع في أوّل الكلام ، والنداء يقع في أوّل الكلام .

٣- أنّ الاسم المختص تصحبه (أل) قِياساً ، أما النداء فلا يكون بأل قياساً .

الممنوع من الصرف لعلتين

أولا : الوَصْفُ

أ- الوصفُ المختومُ بألف ونون زائدتين

شرط منعه من الصرف

وزَائِداً فَعْلاَنَ فى وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

س١٢- ما شرط منع الوصف المختوم بألف ونون زائدتين من الصرف ؟

ج١٢- يمنع الوصف المختوم بألف ونون زائدتين - وهو مراده بقوله : " وزائداً فَعْلان في وَصْف "- يمنع من الصرف ، بشرط , هو : **ألاَّ يكون مؤنثه مختوما بتاء التأنيث** ، نحو : سَكْرَان ، وعَطْشَان ، وغَضْبَان . فهذه الأسماء ممنوعة من الصرف لعلتين : الوصفية ، وزيادة الألف والنون ، والشرط متحقَّق فيها ؛ لأن مؤنثها ليس بالتاء ؛ تقول في المؤنث: سَكْرَى ، وعَطْشَى ، وغَضْبى ؛ ولا تقول: سكرانة ، وعطشانة ، وغضبانة . فإذا كان المؤنث بالتاء صُرِفت ، نحو : رجلٌ سَيْفَانٌ (بالتنوين) وذلك لأن مؤنثه بالتاء ؛ تقول : امرأة سَيْفَانَة (أي : طويلة) ومثله : حَبْلاَن ، ودَخْنَان ... إلخ فإن مؤنثها بالتاء .

ب- الوصفُ ووَزْنُ أَفْعَلَ

شرط منعه من الصرف

وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلاَ مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلاَ

س١٣- ما شرط منع الوصف الذى على وزن أَفْعَلَ من الصرف ؟

ج١٣- الوصف الذي على وزن أَفْعَلَ يمنع من الصرف ، بشرطين :

١- أن يكون الوصف أصليًّا لا عارضاً .

٢- ألا يكون المؤنث مختوماً بتاء التأنيث ، نحو : أحمر ، وأكبر ، وأفضل . فهذه الأسماء ممنوعة من الصرف لعلتين : الوصف الأصلي ووزن أَفْعَل ، ومؤنثها ليس مختوما بالتاء ؛ تقول : حمراء ، وكُبْرَى ، وفُضْلى . فإن كان المؤنث بالتاء صُرِف ، نحو : رجلٌ أَرْمَلٌ (بالتنوين) لأنك تقول للمؤنثة : أَرْمَلَة .

(الأرمل : الفَقِير) .

حكم الوصف العَارِض ، والاسم العارض

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ كأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الاسْمِيَّهْ

فَالأَدْهَمُ القَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ فى الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ ينَلْنَ الْمَنْعَا

س١٤– ما هو الوصف العارض ؟ وما حكمه ؟

ج١٤– **الوصف العارض** ، هو اللفظ الذى وُضِع في أوّل نشأته اسماً ، ثم عَرَضَت عليه الوصفية فأصبح وصفاً .

حكمه : إلْغَاء الوصفية ، ولا يُلْتَفت إليها ، ويكون الاسم مصروفاً ؛ نظراً لأصله .

مثال ذلك : نجحت فتياتٌ أَرْبَعٌ ، وهذا رجلٌ أَرْنَبٌ (أي : ضعيف) فأربعٌ ، وأرنبٌ : مصروفان مع أنهما وصفان على وزن أَفْعَل ؛ وذلك لأن الوصف فيهما عارض ليس بأصل ، وأصلهما الاسم ، فأربع : اسم للعَدَد ، وأرنب : اسم للحيون المعروف .

س١٥– ما حكم الاسميَّة العارضة ؟

ج١٥– **الاسم العارض** ،كالوصف العارض يُلْغَى ، ولا يُلْتفت إليه فهو ممنوع من الصرف ؛ لأنه وصف في الأصل ،ثم عرضت عليه الاسمية فأصبح اسما ، نحو: أَدْهَمُ (اسم للقيد) وأَسْوَدُ (اسم للحَيَّة الكبيرة) فأدهم ، وأسود : وصفان في الأصل لكل شيء فيه سواد ؛ ولذلك فهما ممنوعان من الصرف ؛ نظراً لأصلهما ، فهما وصفان على وزن أَفْعَل ، ولا يُلتفت إلى اسميتهما العارضة .

س١٦– إلام أشار الناظم بقوله :

وَأَجْدَلٌ وأَخْيَلٌ وأَفْعَى مَصْرُوفةٌ وقد يَنلْنَ المنْعَا ؟

ج١٦– أشار بذلك : إلى أنَّ هذه الألفاظ المذكورة وهي (أجدل) اسم للصقر ، و (أخيل) اسم لطائر ذى نُقَط سوداء كالخِيلان ، و (أفعى) اسم للحَيَّة ، ليست بصفات ، بل هي أسماء في الأصل وفي الحال ؛ ولذلك فهي مصروفة . ولكن بعض النّحاة منعها من الصرف ، وإلى هذا أشار بقوله : "وقد ينلن المنعا" وسبب منعها من الصرف عندهم أنَّهم تَخَيَّلُوا فيها الوصفية، فتخيلوا في(أجدل) معنى القُوَّة ، وفي (أخيل) معنى الخِيلان ، وفي (أفعى) معنى الخُبْث ؛ ولذلك منعوها من الصرف للوصفية المتخيَّلة ووزن أَفْعَل .

والمشهور : أنها مصروفة ؛ لأن الوصفية فيها غير مُحَقَّقَة .

ج- الوصفُ الْمَعْدُولُ

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فى لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ

وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلاَثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

س١٧- ما مراد الناظم بهذين البيتين ؟

ج١٧- **مراده** : أنّ الوصف يمنع أيضاً من الصرف إذا كان مَعْدُولاً .

ويجتمع الوصف ، والعدل في موضعين :

١- **العدد الذي على وزن (مَفْعَل ، أو فُعَال)** نحو : مَوْحَد وأُحَاد ، ومَثْنَى وثُنَاء ، ومَثْلَث وثُلاَث ، ومَرْبَع ورُبَاع ، قال تعالى : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ وقد سُمِع استعمال هذين الوزنين في الأعداد (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) وسُمِع أيضا في العددين (٥ و ١٠) وزعم بعضهم أنه سُمِع أيضا في (٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) .

قال أبو حيَّان : والصحيح أن البناءين (أي : مَفْعَل ، وفُعَال) مسموعان من واحد إلى عشرة.

٢- **كلمة أُخَر** ، نحو : مررت بنسوةٍ أُخَرَ ؛ قال تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ .

*** س١٨- ما معنى مَعْدُول ؟**

ج١٨- **معناه** : تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي ، فمَثْنَى معدولة عن : اثنين اثنين ، وثُلاَث معدولة عن : ثلاثة ثلاثة ...وهكذا ، فبدلاً من قولك : ادخلوا اثنين اثنين ؛ تقول : ادخلوا مَثْنَى .

أما كلمة أُخَر (بصيغة الجمع) فهي معدولة عن آخَر (للمفرد المذكَّر) ذلك لأن(آخَر) اسم تفضيل على وزن (أَفْعَل) ويُستعمل بلفظ المفرد المذكر في جميع أحواله ؛ تقول: أنا أَكْبَرُ منك ، وعائشة أَكْبَرُ منك ، وأولادنا أَكْبَرُ منك، ونساؤُنا أَكْبَرُ منك ؛ ولذلك فإن القياس أنْ تقول : مررت بنسوةٍ آخَرَ " لأنه اسم تفضيل على وزن أَفْعَل يُستعمل بلفظ واحد ، لكن العرب عَدَلُوا في لفظ (آخَر) عن المفرد المذكّر، وغيَّرُوه بلفظ الجمع (أُخَر) ولذلك مُنع من الصرف للوصفية والعَدْل .

الممنوع من الصرف لعلتين

ثانياً : الْعَلَمُ

أ- العلم المركَّب تركيباً مَزْجِيًّا

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرِبَا

س١٩- هل العلم المركَّب ممنوع من الصرف ؟

ج١٩- إذا كان العلم مركبا تركيبا مزجيا مُنع من الصرف ، نحو: مَعْدِيكَرِبَ ، وحَضْرَمَوْتَ ، وبَعْلَبَكَّ .

والمراد بالتركيب المزجي : أنْ يُجعل الاسمان اسماً واحداً لابإضافة ،ولا بإسناد .

ويكون إعرابه على الجزء الثاني ؛ تقول: هذه حضرموتُ ، ورأيت حضرموتَ ، وذهبت إلى حضرموتَ .

ب- العلم وزيادة الألف والنون

كَذَاكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلاَنَا كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

س٢٠- ما المراد بهذا البيت ؟

ج٢٠- **المراد** : أن العلم إذا كان مختوما بألف ونون زائدتين مُنِع من الصرف ، نحو : غَطَفَانَ ، وأَصْبَهانَ ، ونَجْرَانَ ، وعُثْمَانَ .

ولا يُشترط أن يكون العلم على وزن (فَعْلاَن) بل يمنع على هذا الوزن ، وعلى غيره ، كما ترى في الأمثلة ، بشرط أن تكون الألف والنون زائدتين ، كما هي في (فَعْلاَن) .

ج- العلم المؤنَّث

حكم منعه من الصرف

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

فَوْقَ الثَّلاَثِ أَوْكَجُورَ أَوْ سَقَرْ أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ

وَجْهَانِ فى الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقْ

س٢١- ما حكم منع العلم المؤنث من الصرف ؟

ج٢١- إذا كان العلمُ مؤنثاً منع من الصرف ، وفي حكم منعه تفصيل :

١- **يجب منعه من الصرف مطلقا** ، وذلك إذا كان مختوما بالهاء (أي : تاء التأنيث) والمراد بـ (مطلقا) أي : سواء أكان علما لمذكر ، نحو : طلحة ، وحمزة ، أو علما لمؤنث زائداً على ثلاثة أحرف ، نحو : فاطمة ، وخديجة ، أو كان علما لمؤنث ثلاثي ، نحو : ثُبَة ، وقُلَة ، وعِظَة .

٢- **يجب منعه بشرط** . وهذا معنى قوله : " وشرط منع العارِ ... إلخ " وذلك إذا كان علما لمؤنث غير مختوم بـ (الهاء) فإن كان كذلك وجب منعه ، بشرط أنْ تتحقَّق فيه أحد الشروط الآتية :

أ- أن يكون رباعيا ، نحو : مريم ، وزينب ، وسُعَاد .

ب- أن يكون ثلاثيا مُتَحَرَّك الوسط ، نحو : سَقَر ، وأَمَل ، وسَمَر .

ج- أن يكون ثلاثيا أعجميا ساكن الوسط ، نحو : جُوْرَ ، ومَاْهَ (عَلَمٌ على بلدين) .

د- أن يكون منقولا من المذكر إلى المؤنث ، نحو: زَيْد (إذا كان اسما لامرأة) .

فإن لم تتحقَّق فيه أحد الشروط السابقة بأنْ كان ثلاثيا ساكن الوسط ، وليس أعجميا ، ولا منقولا من مذكر ، ففيه وجهان :

١- **منعه من الصرف** ، نحو : هذه هِنْدُ ، ومررت بِهِنْدَ ؛ وهذه دَعْدُ ، ومررت بَدَعْدَ .

٢- **صرفه** ، نحو : هذه هندٌ ، ومررت بهندٍ ؛ وهذه دعدٌ ، ومررت بدعدٍ .

ومنعه من الصرف أَوْلى .

***ويتلخص من ذلك** : أنّ العلم المؤنث يجب منعه من الصرف مطلقاً ، إلا إذا كان ثلاثيا ساكنَ الوسط ، وليس أعجميا ، ولا منقولا من مذكر ، ففيه وجهان : المنع ، والصرف . *

د- العلمُ الأَعْجَمِيُّ

شروط منعه من الصرف

وَالْعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

س٢٢- ما شروط منع العلم الأعجمي من الصرف ؟

ج٢٢- يمنع العلم الأعجمي من الصرف ، بشرطين :

١- أن يكون علما في اللغة الأعجمية . وهذا مراده بقوله : "والعجمي الوضع والتعريف ". فالوضع (أي : أن يكون أَصْلاً في لغة الأعاجم) ، والتعريف (أي : أن يكون عَلَماً ليس بنكرة) .

٢- أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف . وهذا مراده بقوله: " زَيد على الثَّلاث " وذلك نحو : إبراهيم ، وإسحاق ، ويعقوب ؛ ونحو : لندن ، وباريس .

فإن كان الاسم ليس علما في اللغة الأعجمية لم يُمنع من الصرف ، نحو (لِجَامٌ) فهذا الاسم ليس علما في اللغة الأعجمية ، بل هو اسم جنس (نكرة) ولذلك يصرف سواء أ نُقِل هذا الاسم إلى العربية على أصله نكرة ، أو سُمِّي به رجل في العربيَّة فأصبح علماً فهو في كلا الحالتين مصروف ؛ تقول : هذا لِجَامٌ ، ومررت بلجامٍ . ومثله : دِيْبَاجٌ ، وفَيْرُوزٌ .

وكذلك يصرف العلم الأعجمي إذا كان ثلاثيا متحرك الوسط ، أو كان ثلاثيا ساكن الوسط مذكَّراً ، فسَاكن الوسط ، نحو: نُوْح ، ولُوْط ،ومتحرك الوسط، نحو : شَتَر ، ولَمَك .

(م) س٢٣- كيف يُعْرَفُ الاسمُ الأعجميُّ ؟

ج٢٣- تُعرف عُجمة الاسم بوجوه :

١- نَقْلُ الأَئِمَّةِ الثِّقَات .

٢- خروجه عن أوزان العربية ، نحو : إبراهيم .

٣- خُلُّوه من حروف الذَّلاَقة ، وهو رباعي ، أو خماسي .

وحروف الذَّلاقة ستة مجموعة في قولك : " مُرْبِنَفْل " .

٤- أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في العربية (كالجيم ، والقاف) نحو : صَنجق وجرموق ، و(كالصاد ، والجيم) نحو : صَوْلَجَان ، و(كالكاف ، والجيم) نحو : اسكرجَة، و(كالرَّاء بعد النون) في أول الكلمة ، نحو: نَرْجِس ، و(كالزَّاي بعد الدّال) في آخر الكلمة ، نحو مُهَنْدِز .

هـ- العَلَمُ ووَزْنِ الفِعْلِ

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلاَ أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

س٢٤- ما المراد بهذا البيت ؟

ج٢٤- **المراد** : أنّ العلم إذا كان على وزنٍ يَخُصُّ الفعل ، أو يَغْلِبُ فيه مُنِعَ من الصرف .

س٢٥- ما المراد بالوزن الذي يخصُّ الفعل ، أو يغلب فيه ؟

ج٢٥- **المراد بالوزن الذي يخصّ الفعل** (أي : الوزن الذي لا يُوجد في غير الفعل إلا ندوراً) كفَعَّلَ ، وفَعِلَ ، وفُعِلَ ، وتَفَعَّلَ ، وانْفَعَلَ ... إلخ ، فهذه الأوزان خاصّة بالفعل .

فإذا سَمَّيت بها رجلا منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ تقول في رجل اسمه (ضُرِبَ) هذا ضُرِبُ ، ورأيت ضُرِبَ ، وذهبت إلى ضُرِبَ .

والمراد بما يغلب فيه أحد أمرين :

١- أنْ يكون الوزن غالباً في الفِعْل ؛ لكثرته ،كوزن (إثْمِد ، وإصْبَع ، وأُبْلُم) فأوزان هذه الكلمات كثيرة في الفعل (اِضْرِبْ ، اِسْمَعْ ، اُدْخُلْ) وغيرها مِنْ كلَّ أَمْرٍ مأخوذ مِن فعل ثلاثي . وعلى ذلك لوسميت رجلاً بأحد تلك الأوزان منعته من الصرف ؛ فتقول :

هذا إِصْبَعُ ، ورأيت إِصْبَعَ ، وذهبت إلى إِصْبَعَ .

٢- أن يكون الوزن غالبا في الفعل ؛ لأنه مبدوء بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم ،كوزن (أَحْمَد ، ويَزِيد ، ويَعْلَى) فإن كلاً من (الهمزة ،والياء) يدل على معنى في الفعل ، وهو التَّكلُّم والغِيبة ، ولا يدلّ على معنى في الاسم ، وعلى ذلك يمنع من الصرف ؛ لأن الوزن غالب في الفعل ، بمعنى أَنَّه به أَوْلَى ،

(أي : إنَّ الفعل أولى من الاسم بهذا الوزن) .

س٢٦- ما الحكم إذا كان الوزن غير مختص بالفعل ، ولا غالب فيه ؟

ج٢٦- إذا كان الوزن غير مختص بالفعل ، ولا غالب فيه لم يُمنع من الصرف ،كوَزْنِ (فَعَل) فهذا الوزن مشترك بين الاسم ، والفعل على السواء ، نحو : ضَرَبَ ، وذَهَبَ ؛ ونحو : شَجَر ، وحَجَر ، وعلى هذا إذا سمَّيت رجلاً (ضَرَبَ) تقول : هذا ضَرَبٌ ، ورأيت ضَرَباً ، وذهبت إلى ضَرَبٍ ؛ لأنَّ هذا الوزن مشترك بين الاسم ، والفعل .

و- العلم وألف الإلْحَاق المقصورة

وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِى أَلِفْ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

س٢٧- عَرِّفْ ألف الإلحاق .

ج٢٧- * **ألف الإلحاق** ، هي : ألف زائدة لازمة مقصورة ، أو ممدودة تلحق آخر بعض الأسماء ، فيصير الاسم الذي لحقته على وزن اسم آخر *

مثالها : عَلْقَى علم لنبات ، و(أَرْطَى) علم لشجر . فألفَ الإلحاق الزائدة جعلتهما على وزن (فَعْلَى) المختوم بألف التأنيث المقصورة .

س٢٨- لِمَ مُنِعَ العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة مِن الصرف ؟

ج٢٨- اعلم أولاً أنّ كُلاًّ من ألف الإلحاق المقصورة ، وألف التأنيث المقصورة لا يقبل (تاء) التأنيث ، فكما لا تقول في (حُبْلى) حُبْلاَة ، كذلك لا تقول في (علقى) إذا كان علما (علقاة) **فلما أشبهت ألفُ الإلحاق المقصورة ألفَ التأنيث المقصورة أخذت حكمها في كون العلم المختوم بها ممنوع من الصرف** ، إلا أن ألف التأنيث المقصورة ممنوعه من الصرف لعلّة واحدة ؛ لِأصالتها ، أما ألف الإلحاق فزائدة لا يكفي وجودها وحدها المنع من الصرف فلا بدّ أنْ تَنْضَمَّ لها العلمية ؛ فتقول في عَلْقى ، وأَرْطَى إذا سَمَّيت بهما رجلين : جاء عَلْقَى وأَرْطَى ، ورأيت عَلْقَى وأَرْطَى ، وذهبت إلى عَلْقَى وأَرْطَى .

فهاتان الكلمتان (عَلْقَى ، وأَرْطَى) ممنوعتان من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة .

أما إذا كان الاسم الذي لحقته ألف الإلحاق المقصورة نكرة ليس بعلم صُرِفَ ؛ لعدم شبهه بألف التأنيث المقصورة في حالة التنكير ؛ فتقول : هذه أرطًى ، ورأيت أرطًى .

أما الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدودة فلا يُمنع من الصرف سواء أكان علماً أم نكرةً ، نحو: عِلْبَاء (اسم لِقَصَبَة العُنُق) لأنها لا تشبه ألف التأنيث الممدودة ؛ ذلك لأن الهمزة في ألف التأنيث الممدودة كـ (صحراء) منقلبة عن ألف ، وأمَّا الهمزة في ألف الإلحاق فمنقلبة عن ياء ، فليس بين الهمزتين تشابه في أصلهما .

ز- العلمُ والعَدْلُ

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلاَ كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلاَ

وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

س٢٩- ما المراد بالعَدْل ؟ وما المواضع التي يمنع فيها العلم المعدول من الصرف ؟

ج٢٩- سبق أن عرفنا أن العَدْل أو المعدول ، هو: تحويل الاسم من لفظ إلى آخر مع بقاء المعنى الأصلي .

ويمنع العلم المعدول من الصرف في ثلاثة مواضع :

١- ما كان على وزن (فُعَلَ) من ألفاظ التوكيد . يُمنع من الصرف لِشَبَهِ العلميّةِ والعَدْل ، نحو: جاء النساءُ جُمَعُ ، ورأيت النساءَ جُمَعَ ، ومررت بالنساءِ جُمَعَ ، والأصل : جَمْعَاوَات ؛ لأن مفرده (جَمْعَاء) فعُدِلَ عن جمعاوات إلى جُمَع .

وأما شبهه بالعلم ؛ فلأنّ (جُمَع) مُعَرَّف بالإضافة المقدّرة ، والتقدير(جُمَعَهُنَّ) ولذلك فإن تعريفه بالإضافة المقدّرة أشبه العلم في أنّه معرفة وليس في اللفظ ما يُعَرِّفُهُ .

٢- **العلم المعدول إلى فُعَلَ** ، نحو : عُمَر ، وزُفَر ، وهُبَل ، وزُحَل ، وثُعَل . فهذه الأعلام معدولة عن : عَامِر ، وزَافِر ، وهَابِل ، وزَاحِل ، وثَاعِل .

٣- **لفظ سَحَر** : (وهو الثلث الأخير من الليل) إذا أُرِيد به سَحَرُ يومٍ بعينه ، نحو : جئتُك يومَ الجمعةِ سَحَرَ . فـ (سحر) ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية ، **فالعدل** ؛ لأنه معدول عن (السَّحر) المعرَّف بـ (أل) لأن المرادَ به يومٌ معيّن ، فكان حَقُّه أن يُعَرَّفَ بـ (أل) ولكنهم عدلوا عن ذلك ، وذكروه بدون (أل) .

وأماشبه العلمية ؛ فلأَن (سحر) معرّف بغير أداة تعريفٍ ظاهرة ، فأشبه العَلَم في ذلك ، فإن كان لفظ (سحر)لم يُرَد به سحر يوم معّين صُرِف ، كما في قوله تعالى : ﴿ نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ﴾ .

اللغات في العلم المؤنَّث الذي
على وزن فَعَالِ
وحكم زَوَالِ العلميّة من العلم الممنوع من الصرف

وَابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤَنَّثاً وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

س٣٠- اذكر اللغات في العلم المؤنث الذي على وزن فَعَالِ .

ج٣٠- إذا كان العلم المؤنث على وزن فَعَالِ ، نحو: حَذَامِ ، وَرَقَاشِ ، وفَطَام ، فللعرب فيه مذهبان :

١- **مذهب أهل الحجاز** : بناؤه على الكسر ؛ فتقول : هذه حذامِ ، ورأيت حذامِ ، ومررت بحذامِ .

٢- **مذهب بني تميم** : إعرابه إعراب الممنوع من الصرف (للعلميَّة ، والعدل) والأصل : حَاذِمة ، ورَاقِشة ، فعُدِل إلى حذامِ ، ورقاشِ ، كما عُدِلَ (عُمَرُ ، وجُشَمُ) عن : عَامِر ، وجَاشِم . وهذا معنى قوله : " وهو نظير جُشَمَا " .

س٣١- ما حكم العلم الممنوع من الصرف إذا زالت عنه العلميَّة ؟

ج٣١- العلم الممنوع من الصرف إذا زالت عنه العلمية وأصبح نكرة صُرِف ؛ لزوال إحدى العلتين ؛ لأن بقاءه بعلَّة واحدة لا يقتضي منعه من الصرف .

فالأعلام الممنوعة من الصرف ، نحو : مَعْدِيكَرِبَ ، وغَطَفَان ، وفاطمة ، وإبراهيم ،وأَحْمد ،وعُمَرَ ،وعَلْقَى ، إذا نَكَّرْتَهَا صُرِفت لزوال العلميّة ؛ فتقول : رُبَّ إبراهيمٍ وعُمَرٍ وفاطمةٍ وأحمدٍ لَقِيتُهم . ومعلوم أن (رُبَّ) حرف جر لا يدخل إلا على النكرات .

حكم المنقوص المفرد إذا كان ممنوعا من الصرف

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

س٣٢- ماحكم المنقوص المفرد إذا كان ممنوعا من الصرف ؟

ج٣٢- إذا اجتمعت علتان في اسم منقوص مُنِعَ من الصرف ، كأن تُسمِي امرأة (قاضٍ) فتجتمع حينئذ علتان : العلمية والتأنيث ، فيمنع من الصرف ، **ويكون حكمه حينئذ** ، كحكم المنقوص الذي جاء على صيغة منتهى الجموع ، نحو (جَوَارٍ ، وثَوَانٍ) في ظُهُور الفتحة في حالة النصب بدون تنوين ، وحَذْفِ

يائه في حالتي الرفع ، والجر ، ويُنَوَّن تنوين عَوِض ؛ فتقول : هذه قَاضٍ ، ورأيت قَاضِيَ ، ومررت بقَاضٍ ، كما تقول : هؤلاء جَوَارٍ ، ومررت بجوارٍ ، ورأيت جواريَ .

وَمَنْعُ المنقوص المفرد من الصرف مثلُ مَنْعِ الصحيح الآخر من الصرف إذا سمَّيت به ، نحو (ضَارِب) إذا سميت به امرأة صار ممنوعا من الصرف للعلميّة والتأنيث .

* ومثله الفعل الناقص ، نحو (يَرْمِي) إذا سَمَّيت به رجلا مُنِعَ من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وعُوْمِلَ معاملة جوارٍ ؛ تقول : هذا يَرْمٍ ، ورأيت يَرْمِيَ ، ومررت بِيَرْمٍ . *

مواضع جواز صرف الممنوع من الصرف وحكم منع المصروف من الصرف

وَلاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

س٣٣- ما المواضع التي يجوز فيها صرف الممنوع من الصرف ؟ وما حكم منع المنصرف من الصرف ؟

ج٣٣- يجوز صرف الممنوع من الصرف في موضعين :

١- **ضرورةُ الشَّعْرِ** ، كما في قول الشاعر :

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ سَوَالِكَ نَقَباً بَيْنَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

وقول الآخر :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاَتُ إنَّكَ مُرْجِلِي

فالشاهد في البيت الأول (من ظعائنٍ) صرفه الشاعر ، وجرّه بالكسرة ، ونوَّنه مع أنَّه على صيغة منتهى الجموع .**والشاهد في البيت الثاني** (عُنيزةٍ) جَرَّها الشاعر بالكسرة ، ونوَّنها مع أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث .

والذي أجاز ذلك في البيتين : الضرورة الشعرية ، وهو كثيرٌ أَجْمَعَ عليه البصريون ، والكوفيون

٢- **التَّنَاسُبُ في الكلام** ، وذلك يقع في آخر الكلمات ، أو في آخر الجُمل ؛ لِتَتَشَابَهَ في التنوين ،كما في قراءة نافع ، والكسائي: ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾ بتنوين (سلاسلاً) مع أنها على صيغة منتهى الجموع ؛ وذلك لِتُنَاسِبَ ما بعدها

* ومنه قراءة قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ بتنوين (يغوثاً ، ويعوقاً) مع أنهما ممنوعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛وذلك للتَّناسُب . *

وأما منع المنصرف من الصرف فقليل ، ومُختلَف فيه : أجازه الكوفيون ، وتبعهم النَّاظم بقوله : " والمصروف قد لا ينصرف " ومنعه أكثر البصريين .واستشهد الكوفيون بقول الشاعر:

ومِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ

فالشاهد : قوله (عامرُ) بلا تنوين ، مُنِع من الصرف مع أنه منصرف فيه العلميّة فقط ، وهي لا تكفي لمنعه من الصرف ، وإنما جاز ذلك للضرورة الشعرية .

الْعَدَدُ

حكم الأعداد من ثلاثة إلى عشرة باعتبار التذكير ، والتأنيث وحكم تمييزها

ثَلاَثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ فى عَدَّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ
فى الضَّدَّ جَرَّدْ وَالْمُمَيَّزَ اجْرُرِ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فى الأَكْثَرِ

س١– ما حكم الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ؟ وما حكم تمييزها ؟

ج١– الأعداد من ٣–١٠ تخالف المعدود بها ، فإن كان المعدود بها مُذَكَّراً أَدْخَلْتَ (التاء) على العدد دلالة على التأنيث ، وإن كان المعدود بها مُؤَنَّثاً حذفتَ (التاء) دلالة على التذكير ، نحو: رأيت ثلاثةَ طلابٍ وثلاثَ طالباتٍ . عندي خمسةُ رجالٍ وخمسُ نساءٍ ، اشتريت عشرةَ كُتُبٍ وعشرَ ساعاتٍ .

أما المعدود بها ، وهو التمييز **فيكون جمعَ قِلَّةٍ مجروراً بالإضافة** ، نحو : الصيفُ ثلاثة أَشْهُرٍ ، في المسجدِ أربعة أَعْمِدَة .

وأوزان جمع القِلَّة أربعة ، هي :

أَفْعِلَةٌ ، وأَفْعُلٌ ، وفِعْلَةٌ ، وأَفْعَالٌ . فإن كان للمعدود جمع قِلَّة ، وكَثرة فالأكثر إضافة العدد إلى جمع القِلَّة ،كما في الأمثلة السابقة ، ويقالُ قولك : الصيف ثلاثة شُهُورٍ . ومنه قوله تعالى :﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾فأُضيفت (ثلاثة) إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القِلَّة ،وهو (أَقْرَاء) واسْتُعْمِلَ جمع الكثرة في الآية السابقة ؛لأن جمع القِلّة (أقراء) قليل الاستعمال. فإن لم يكن للمعدود إلا جمع كثرة تعيَّن إضافته إليه ، نحو : ثلاثة رجالٍ ، ونحو: أربعة كُتُبٍ .

س٢– ما الذي يُفهَم من قوله : " ما آحادُه مذكَّره : ؟

ج٢– يفهم أنَّ الْمُعْتَبَرَ تذكير الواحد وتأنيثه ، لا تذكير الجمع وتأنيثه ؛ فتقول : ثلاث حقائب ، وأربعة فنادق ، وذلك لأنّ المفرد في المثال الأول مؤنث ، وهو

(حقيبة) وفي الثاني المفرد مذكّر ، وهو (فُنْدُق) ومنه قوله تعالى : ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ فسبع : مذكَّر ، وثمانية : مؤنَّث ؛ ذلك لأن مفرد ليالٍ : ليلة ، ومفرد أيَّام : يوم .

إذاً فالذي يُعْتَدُّ به هو المفرد لا الجمع .

حكم العددان مائة ، وألف باعتبار التذكير ، والتأنيث
وحكم تمييزها

وَمِائَةً وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ

س٣– ما حكم العددان مائة ، وألف باعتبار التذكير والتأنيث ؟ وما حكم تمييزهما ؟

ج٣– العددان مائة ، وألف يبقيان على لفظهما ، لا يتغيران مع المعدود بهما سواء كان مذكراً ، أم مؤنثاً ؛ تقول : في الفصلِ مائةُ طالبٍ ومائةُ طالبةٍ . وتقول : وَصَلَ مكةَ ألفُ حاجٍّ وألفُ حَاجَّةٍ . أما تمييزهما **فهومفرد مجرور بالإضافة** ، كما في الأمثلة السابقة .

وورد إضافة (مائة) إلى الجمع قليلا – وهذا هو معنى قوله : " ومائة بالجمع نزراً قد رُدِفْ "، ومثال ذلك قراءة حمزة ، والكسائي : ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ﴾ بإضافة مائة إلى سنين (مائةِ سنينَ) .

والخلاصة : أنَّ العدد المضاف على قسمين :

١- ما لا يُضاف إلاّ إلى جمع ، وهو الأعداد من ٣ إلى ١٠ .

٢- ما لا يُضاف إلاّ إلى مفرد ، وهو : مائة وألف ، وتثنيتهما ؛ تقول : مائتا كتابٍ ، وألفا رَجلٍ . وأما إضافة مائة إلى الجمع فقليل .

أحكام العدد المركَّب باعتبار التذكير ، والتأنيث واللغات في شِينِ عَشْرَة

وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ مُرَكَّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ وَالشَّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ
وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَامَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا
وَلِثَلاَثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدَّمَا

س٤- اذكر أحكام العدد المركَّب .

ج٤- العدد المركَّب قسمان ، هما :

١- العددان : ١١- ١٢ **حكمهما** : يطابقان المعدود بهما في التذكير ، والتأنيث ؛ تقول : نجح أحدَ عَشَرَ طالباً وإحدى عَشْرةَ طالبةً ، سافر اثنا عشَرَ رجلاً واثنتا عَشْرَةَ امرأةً . وقد أشار الناظم إلى (أحدَ عشرَ) في البيتين الأول ، والثاني - وسيأتي بيان (اثني عشر) في الأبيات التالية لِهذه الأبيات - وأشار أيضاً إلى أنَّ بني تميم يكسرون حرف الشّين في التأنيث ؛ فيقولون (عَشِرَة) والأفصح التسكين وهو لغة الحجاز، وبعضهم يفتحها .

٢- الأعداد من ١٣ إلى ١٩ **حكمها** : يخالف جزؤها الأول ،وهو مِنْ (٣- ٩) المعدود ، أما جزؤها الثاني (١٠) فَيُطابق المعدود ؛ تقول : نجح ثلاثةَ عَشَر طالباً وثلاث عَشْرة طالبةً ، سافر خمسة عشر رجلاً وخمس عشْرةَ امرأةً .

وهذا هو ما أشار إليه في البيتين الأخيرين ؛ فقوله : "ومع غير أحد وإحدى ما معهما فعلت فافعل قَصْدا " (أي : افعلْ في العشرة ما فعلته مع (١١و ١٢) من التذكير مع المذكر ، والتأنيث مع المؤنث) وفي البيت الأخير ذكر أنّ لثلاثة وتسعة وما بينهما من الأعداد " إن رُكِّبا ما قُدِّما " (أي : لها الحكم الذي تقدّم ذكره في الإفراد ، وهو مخالفة المعدود في التذكير ، والتأنيث) .

حكم العدد المركَّب (١٢) باعتبار التذكير ، والتأنيث
وحكم الأعداد المركَّبة باعتبار الإعراب ، والبناء

وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَىْ وَعَشَرَا اثْنَىْ إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ وَالْفَتْحُ فى جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

س٥– ما حكم العدد المركَّب اثني عشر ؟

ج٥– سبق الإشارة إلى حكمه في س٤ ، وهو : أنه يطابق المعدود في التذكير ، والتأنيث ؛ فتقول : جاء اثْنَا عَشَرَ طالباً ، وجاءت اثْنَتَا عَشْرَةَ طالبةً .

س٦– ما الحكم الإعرابي للأعداد المركَّبة ؟

ج٦– الأعداد المركبة **حكمها** : **البناء** ، فهي مبنية على فتح الجزأين ؛ تقول :
جاءني أحدَ عشرَ طالباً ، ورأيت ثلاثَ عشرةَ طالبةً ، وذهبت إلى خمسةَ عشرَ رجلاً .
فالأعداد المركَّبة كُلُّها مبنيّة على الفتح صَدْرُها ، وعَجُزُها ؛ يُستثنى من ذلك (اثنا عشر ، واثنتا عشرة) فإن صدرهما (اثنا ، واثنتا) يعرب إعراب المثنى ، رفعا بالألف ، ونصبا وجرًّا

بالياء ، وأما عجزهما فيُبنى على الفتح ؛ فتقول : جاء اثنا عشرَ رجلا واثنتا عشرةَ امرأةً ، ورأيتُ اثني عشرَ رجلاً واثنتي عشرةَ امرأة ، ومررت باثنى عشرَ رجلا واثنتي عشرةَ امرأةً .

حكم ألفاظ العقود باعتبار التذكير ، والتأنيث

وحكم تمييزها

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

س٧– ما حكم ألفاظ العقود ؟ وما حكم تمييزها ؟

ج٧– ألفاظ العقود – وهي الأعداد المفردة مِنْ : عشرين ... حتى تسعين – تكون بلفظ واحد للمذكر ، والمؤنث .

وتمييزها لا يأتي إلا مفرداً منصوباً ، نحو : في الفصل ثلاثون طالباً ، في المدرسة خمسون طالبةً ، جاء سبعون رجلاً وثمانون امرأةً .

وتكون ألفاظ العقود معطوفة إذا ذُكِرَ قبلها النَّيِّف ، وهو الأعداد من (٣ – ٩) تقول : جاءني ثلاثة وعشرون رجلاً وثلاث وعشرون امرأة ، نجح واحد وعشرون طالباً وإحدى وعشرون طالبةً .

ويتلخّص مِنْ كُلِّ ما سبق أن أسماء العدد أربعة أقسام : مضافة ، ومركَّبة ، ومفردة ، ومعطوفة .

حكم تمييز العدد المركّب

ومَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

س٨– ما حكم تمييز العدد المركَّب ؟

ج٨– تمييز العدد المركّب ، كتمييز ألفاظ العقود **يكون مفرداً منصوباً** ، نحو :

جاء أحدَ عشَرَ رجلاً وإحدى عشرةَ امرأةً ، نجح ثلاثةَ عشرَ طالباً وأربعَ عشرةَ طالبةً .

حكم إضافة العدد المركب إلى غير تمييزه

وبيان حكمه الإعرابي

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

س٩– ما حكم إضافة العدد المركب إلى غير تمييزه ؟

ج٩– يجوز إضافة العدد المركب إلى غير تمييزه ؛ تقول : هذه خمسةَ عَشَرَكَ ، وأحدَ عشرَ زيدٍ . فـ (كاف المخاطب ، وزيد) مضاف إليه ، وهما ليسا التمييز . ويُستثنى من ذلك (اثنا عشر) فإنه لا يُضاف ؛ فلا يُقال: اثنا عَشَرَك؛ لأن (عشر) فيها بمنزلة النون من المثنى ، وهذه النون لا تجتمع مع الإضافة .

(**م**) واعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير تمييزه وجب ألاَّ تَذْكُرَ التمييز بعد ذلك أصلا . (**م**)

س١٠– ما الحكم الإعرابي للعدد المركَّب المضاف إلى غير تمييزه ؟

ج١٠– له ثلاثة أحكام ، هي :

١– **بَقَاءُ البِنَاءِ بفتح الجزأين** ؛ تقول : هذه خمسةَ عشرَك ، ومررت بخمسةَ عشرَك . وهذا معنى قوله " يبقَ البنا " وهو الأكثر . وهو رأي البصريين .

٢– **بقاء الصدر على البناء ، وإعراب العَجُز على أنه مضاف إليه** ؛ تقول : هذه خمسةَ عشرِك ، ومررت بخمسةَ عشرِك . وهذا معنى قوله : " وعَجُز قد يُعرب ".

٣– **إعراب الصدر بحسب العوامل ، ثم يُضاف الصدر إلى العَجُز .**

وقد جوَّز ذلك الكوفيون ، ورفضه البصريون ؛ تقول : زارني خمسةُ عشرِك ، باعتبار (خمسة) فاعل وهو مضاف ، وعشرِ : مضاف إليه مجرور .

(م) س١١– هل تختصّ الإضافة إلى غير التمييز بالعدد المركَّب فقط ؟

ج١١- العدد مطلقا قد يضاف إلى غير تمييزه سواء أكان مفرداً ، نحو : ثلاثةُ زيدٍ ، وثلاثتنا ، ونحو : عشروك ، وعشرو زيدٍ ، أم كان مركبا ما عدا (اثنى عشر) كما علمت في س٩ .

صِياغة العدد مِنْ ٢- ١٠ على وزن فَاعِل

وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ
وَاخْتِمْهُ فى التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى ذَكَّرْتَ فاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا

س١٢- هل يصاغ العدد على وزن فاعل ؟ وضَّح ما تقول ؟

ج١٢- نعم . يُصاغ العدد من اثنين إلى عشرة على وزن (فَاعِل) كما يُصَاغ اسم الفاعل من (فَعَلَ) فكما تقول : ضاربٌ من الفعل ضَرَبَ ؛ تقول أيضا في العدد : ثانٍ ، وثَالِث ، ورَابِع ... إلى عَاشِر ، بلا تاء في التذكير ، وبتاء في

التأنيث : ثانِية ، وثَالِثة ، ورابعة ... إلى عَاشِرة . أمَّا وَاحِد فهو اسم وُضِعَ على فَاعِل من أوّل الأمر .

المحاضرة السابع عشر : حَالاَتُ فَاعِل المصوغ من العدد
وأحكام كلَّ حَالَة

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِى مِنْهُ بُنِى تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيَّنِ
وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

س١٣- اذكر الحالات التي يُستعمل فيها فاعل المصوغ من العدد ، وماحكم كل حالة ؟

ج١٣- لفاعل المصوغ من العدد حالتان :

١- **أن يكون مفرداً** ؛ فيُقال : ثانٍ ، وثانية ، وثالث ، وثالثة . ويكون معناه : الاتِّصاف بالعدد فقط ، نحو : سأزورك في الساعةِ الثانيةِ ، ونحو : افتح الصفحةَ الخامسةَ .

٢- **أن يكون غير مفرد** ، وفي هذه الحالة ، له استعمالان :

أ- أن يُستعمل مع ما اشتق منه (أي : إنه واحد مما اشْتُقَّ منه وبعضٌ منه) . **والحكم هنا** : أنه يجب إضافةُ فاعلٍ إلى ما بعده (أي: إضافته إلى ما اشتُق منه)

فتقول: ثانِي اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة ؛ وتقول في المؤنث: ثانية اثنتين، وثالثة ثلاثٍ ، ورابعة أربعٍ ... وهكذا إلى عاشرة عَشْرٍ . ومنه قوله تعالى :

﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ ﴾ وقوله تعالى :

﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ والمعنى : أحد اثنين ، وأحد ثلاثةٍ . وهذا هو مراده بالبيت الأول .

ب- أن يُستعمل مع ما قَبْلَ ما اشتقّ منه (أي : إنه يجعل ما هو أقلّ عددٍ مُساويا الأكثر) **والحكم هنا** : يجوز وجهان :

الوجه الأول : إضافة فاعلٍ إلى ما بعده ؛ فتقول: ثالثُ اثنين ، ورابعُ ثلاثةٍ ، وعاشرُ تسعةٍ ؛ وفي التأنيث : ثالثةُ اثنتين ، ورابعةُ ثلاثٍ ، وعاشرةُ تسعٍ .

الوجه الثاني : تنوين فاعلٍ ونصب مابعده ؛ فتقول : ثالثٌ اثنين ، ورابعٌ ثلاثةً ، وعاشرٌ تسعةً ؛ وتقول في التأنيث : ثالثةٌ اثنتين ، ورابعةٌ ثلاثاً ، وعاشرةٌ تسعاً .

ومعنى (ثالث اثنين) أنه جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة .
ومعنى (رابع ثلاثة) أنه جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ... وهكذا .
وهذان الوجهان هو مراده بالبيت الثاني (أي : إذا أردت بالعدد المصوغ من فاعل جَعْلَ ما هو أقلُّ عدداً مساوياً ما فوقه فاحْكم له بحكم اسم الفاعل مِن جواز إضافته إلى مفعوله ، وتنوينه ، ونصبه) وأشار إلى اسم الفاعل ، بقوله :
(جَاعِل) .

أحكام صياغة فاعل من العدد المركّب

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِى يَفِى
وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِى عَشَرَا وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

س١٤– اذكر أحكام صياغة فاعل من العدد المركّب .
ج١٤– سبق أنه يُبنى فاعل من اسم العدد على وجهين ؛ **أحدهما** : أن يكون مراداً به بعض ما اشتقّ منه ، نحو : ثاني اثنين ، **وثانيهما** : أنْ يُراد به جَعْل الأقل مساويا ما فوقه ، نحو : ثالث اثنين .
وذكر الناظم هنا أنه إذا أُريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول – وهو أنه بعض ما اشتقّ منه – **فحكمه** : يجوز فيه ثلاثة أوجه :
١– أن تجىءَ بتركيبين ، صدر التركيب الأول (فاعل ، أو فاعلة) وعجزه (عشر ، أو عشرة) والتركيب الثاني ، هو : العدد المركّب ، نحو : أحد عشر ، إحدى عشرة ، اثنتا عشرة ، ... وهكذا ، وتكون الكلمات الأربع مبنيّة على الفتح ؛ فتقول في التذكير : ثالثَ عشرَ

ثلاثةَ عشرَ ، وهكذا إلى : تاسعَ عشرَ تسعةَ عشرَ ؛ وتقول في التأنيث : ثالثةَ عشرةَ ثلاثَ عشرةَ ، وهكذا إلى : تاسعةَ عشرةَ تسعَ عشرةَ . وهذا ما أشار إليه في البيت الأول .

٢- أن تكتفي بصدر التركيب الأول ، وهو (فاعل ، أو فاعلة) وتحذف عجزه (عشر ، أو عشرة) ويُضاف الصدر إلى التركيب الثاني ، وهو العدد المركّب ؛ فتقول : هذا ثالثُ ثلاثةَ عشرَ ، وهذه ثالثةُ ثلاثَ عشرةَ ؛ فيعربُ

(ثالث) بحسب العوامل ، وهو مضاف ، والتركيب مضاف إليه مبني على فتح الجزأين . وهذا ما أشار إليه في البيت الثاني . والمراد بقوله : بحالتيه (أي : التذكير ، والتأنيث) .

٣- أن تكتفي بالتركيب الأول فقط ، ويبقى على بناء الجزأين ، نحو : هذا ثالثَ عشرَ ، وهذه ثالثةَ عشرةَ . وهذا ما أشار إليه بقوله : " وشاع الاستغنا بحادى عشرا ونحوه ".

ولا يُستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني ، وهو : أنْ يُراد به جعل الأقل مساويا ما فوقه ؛ ولذلك لم يذكره الناظم . وهذا ما ذهب إليه الكوفيون ، وأكثر البصريين .

س١٥- إلام أشار الناظم بقوله : " وقبل عشرين ... إلى قوله : يُعتمد " ؟

ج١٥- أشار إلى أنّ : فاعل المصوغ من العدد يُستعمل قبل العقود فتكون العقود معطوفة عليه ، وذلك في حالتي التذكير ، والتأنيث ؛ فتقول : الحادي والعشرون ، والحادية والعشرون ،...وهكذا إلى : التاسعِ والتسعين . وهذا معنى قوله : " وبابه " (أي من العشرين إلى التسعين) وأما قوله : " واو يُعتمد " فهو يُشير إلى العطف بينهما بحرف العطف (الواو) ولا يجوز حذف الواو ؛ فلا يُقال : حادي عشرين .

كِنَايَاتُ العَدَدِ

أولا : كَمْ الاسْتِفْهَامِيَّةُ

حكم تمييزها

مَيِّزْ فى الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

وَأَجِزْ أَنْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرَّ مُظْهَرَا

س١٦- ما نوع كم الاستفهامية ؟ وما حكم تمييزها ؟

ج١٦- كم الاستفهامية : اسم ، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ، نحو : بكم ريالٍ اشتريت القلم ؟ ومنه قولهم : على كمْ جِذْعٍ سَقَفْتَ بيتَك ؟ وهي اسم لعددٍ مُبهم ، ولابدَّ لها من تمييز ، وتمييزها كتمييز عشرين يكون : مفرداً منصوباً ، ويجوز جرّه بـ (مِنْ) مضمرة ، وذلك إذا سُبقت كم بحرف جر ، نحو : بكم ريالٍ اشتريت هذا ؟ والتقدير : بكم مِنْ ريالٍ ، كما يجوز النصب : بكم ريالا ؟ فإن لم يدخل على كم حرف جر وجب نصب التمييز ، نحو : كم يوماً صُمْتَ ؟ وقد يحذف التمييز إذا دلّ عليه دليل ، نحو :
كم صُمت ؟ (أي : كم يوماً صُمت ؟) ونحو : كم ثمنُ هذا ؟ (أي : كم ريالا ثمنه ؟) .

ثانيا : كم الْخَبَرِيَّةُ ، وكَأَيٍّ ، وكَذَا
دلالاتها ، وحكم تمييزها

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ
كَكَمْ كَأَيٍّ وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

س١٧- علام تدلّ كم الخبرية ، وكأيٍّ ، وكذا ؟ وما حكم تمييزها ؟
ج١٧- تستعمل كم الخبرية : للدلالة على التكثير (أي : تكثير عَددٍ مُبهم الجنس والمقدار) ومثلها في الدلالة على التكثير : كأيٍّ ، وكذا .
وتمييز (كم) الخبرية يكون جمعاً مجروراً بالإضافة مثل تمييز (العشرة) أو يكون مفرداً مجروراً بالإضافة كتمييز (مائة) تقول : كم بيوتٍ ملكتَ ، وكم ريالٍ أنفقت ، والمعنى : كثيراً مِن البيوت ملكتَ ، وكثيراً من الريالات أنفقتَ .

ويجوز جرُّ تمييزها بـ (مِنْ) كما في قوله تعالى : ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً ﴾ .

أما تمييز (كأيّ) فالأكثر جرُّه بـ (مِنْ) ويجوز نصبه .

فمثال جرّه قوله تعالى ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾وقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ ﴾ ومثال نصبه : كأيًّ رجلاً رأيتَ .

وأمَّا تمييز (كذا) فالأرجح نصبه ، ويجوز جرّه قليلا بالإضافة ، أو بـ (منْ) مُضمرة . فمثال النصب: رأيت كذا رجلاً ، ومثال الجر: في المصنع كذا عاملٍ.

وتُستعمل كذا مفردة – كما في المثالين السابقين – وتستعمل مركّبة ، نحو : ملكتُ كذا كذا ريالاً (وذلك كناية عن أحد عشر إلى تسعة عشر) وتُستعمل معطوفا عليها ، نحو : عندى كذا وكذا درهماً (وذلك كناية عن واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين) .

ولا تأتي (كذا) في صدر الكلام ، أمَّا (كم) بنوعيها ، وكأيٌّ فلها صدر الكلام ؛ فلا تقول : ضربت كم رجلا ، ولا تقول : رأيت كأي رجلاً .

*** س١٨– ما أوجه الاتّفاق والاختلاف بين كم الاستفهامية ، وكم الخبريّة ؟**

ج١٨– **يتّفقان في أمور** ، هي :

١– أنهما كنايتان عن عدد مبهم . ٢– مبنيتان على السكون .

٣– ملازمتان للصدارة ، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف ، وحرف الجر .

ويختلفان في أمور ، هي :

١– أن تمييز الاستفهامية مفرد منصوب ، وقد يجرّ بـ (مِنْ) مقدّرة إذا جُرَّت (كم) بحرف جر ، أما الخبرية فتمييزها جمع مجرور ، أو مفرد مجرور ، ولا يدخل عليها حرف جر .

٢– الاستفهامية تدل على الطَّلب ، وتحتاج إلى جواب ، أما الخبرية فتدلّ على الإخبار عن عدد كثير ، ولا تحتاج إلى جواب .

٣– الاستفهامية لا تحتمل التصديق والتكذيب ، أما الخبرية فتحتمل التصديق والتكذيب .